Retirer le filigrane maintenant

جامعة محمد لمين سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

دروس موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر
علم اجتماع التنظيم والعمل

المقولاتية

أ.د. أنور مقراني

Retirer le filigrane maintenant

فهرس الموضوعات

أولا–في مفهوم النشاط المقاولاتي

1–المقاولاتية

2–تعريف المقاولة:

3–صفات المقاولة:

4–أهداف المقاولة:

5–العلاقة بين الدولة والمقاولات:

ثانيا– المقاولاتية في الفكر الاقتصادي والسوسيولوجي

1–سوسيولوجية المقاولة

2–مفهوم متغير للمقوالين

ثالثا–دور المقاولاتية: الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي

رابعا–مقارنة بين أنماط المقاولين

خامسا– نماذج من المقاربات النظرية في تحليل المقاولاتية

1–المحور النسقي

2– المقاربة الغائية

3–تطور نظريات المقاولة وفق بعدي النسق والغاية

4–المقاربة الشمولية

5–المقاربة الاقتصادية والاجتماعية

6–المقاربة النظرية

7– المقاولة كنظام سوسيوثقافي

8–النظرية المحددة بالمعارف أو الموارد لنمو المقاولة

سادسا–التحليل السوسيولوجي للمقاولة: رؤى أولية.

1–النظام الإنتاجي: مكوناته الاقتصادية والاجتماعية

2–العلاقة بين النسقين الاقتصادي والاجتماعي:

3–وظائف النظام الإنتاجي:

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

مقدمة:

تعتبر المقاولة اليوم أهم نشاط اقتصادي تنبني عليه السياسات التنموية للدول، والفضل يعود لها في تشكيل الثروة وتنمية العمل وقيمه وتوسيع مشاركة الفئات الاجتماعية المختلفة في أداء مهام وأعمال تساهم في رفع قدرات الاقتصاد القومي لتلبية الحاجيات المتزايدة للسكان، وأيضا تأمينه نحو كل الاهتزازات الخارجية التي قد تصيب الاقتصاد العالمي

ومثلما هو معلوم فالمقاولة كانت على مر القرون الماضية اللبنة التي شكلت الاقتصاد الرأسمالي، ليس على مستوى إنتاج الخيرات المادية فحسب ولكن أيضا على مستوى التفكير والتنظير والإيديولوجيا التي غذت ونمّت توسع النشاط الرأسمالي منذ القرن السادس عشر ميلادي وإلى اليوم.

تحتاج الدول والمجتمعات إلى المقاولة لأجل نظام اجتماعي مستقر، يتميز بفاعلية مساهمة المواطنين فيه، وتقدم مؤسسات وهيئات الدولة الدعم اللازم لتدريب وتأهيل هؤلاء سيما الشباب منهم لأجل ولوج سلس في سوق العمل، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المقاولة كفعل وبناء لا يمكن لها الوجود إلا إذا تعززت بتنمية قيم المبادرة والمبادأة والتأهيل والكفاءة الروح الإبداعية والابتكار، والمقدرة على تصور مشروع عمل، كل هذه العناصر تجعل المقاولاتية كفكر وروح لازمة الحضور لأجل إقامة إجماع بين قادة الدولة والمواطنين(مستهلكين ومنتجين)، وهنا يصبح الكلام على التربية على المواطنة، التعليم والتمهين العالي مستوى، المساواة النوعية بين الأفراد، المسؤولية، مهما لأجل إشاعة المقاولاتية كنشاط يهدف إلى تحقيق الأهداف الفردية والجماعية ضمن سياق الربح والقيم الإنسانية

توجه الدولة نحو الاقتصاد البديل، وتنامي أعداد الشباب الباحثين عن الشغل، تمثل عوامل محفزة لأجل التفكير وتطبيق خطط قومية لأجل دعم إنشاء المقاولات ومرافقتها، من هنا فإن جملة الدروس التي تقدم في هذه المطبوعة تستهدف تعريف الطالب بموقع المقاولة في التفكير السوسيولوجي والاقتصادي، ومن ثم تتبع تطورها والتعرف على أدوارها الاجتماعية والاقتصادية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

أولا–في مفهوم النشاط المقاولاتي:

1–المقاولاتية:

تعرف بأنها "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"[1]

"وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلعا وخدمات في محيط محدد"[2]

2–تعريف المقاولة:

المؤسسة مشتقة من كلمة فرنسية (Entreprise) وتعني المبادرة او المبادأة، فيما تميل بعض الترجمات العربية إلى تسميتها بالمقاولة، هذا الشكل ظهر في القرن 15م لأول مرة (عصر الاستكشافات القارية) وبداية الحملات الصليبية الثانية على العالم الإسلامي.

لماذا حركة تجارية، علينا ان نحلل مجتمع القرن 15م و16م المبني على النظام الإقطاعي الذي يتشكل من الملك من المؤسسة الدينية والجيش، نشاطهم الأساسي الزراعة، فيما القرن 15م هو قرن تغيير النشاط من الزراعة إلى التجارة، ظهر معه عمال الورشات أو المانيفكتورة، وهي فترة تكدست الثروات. وكلمة مغامرة هي من صفات صاحب المؤسسة اليوم.

انخرط أصحاب الثروات في العالم التجاري وحاولوا خلق تغيير اقتصادي مس عدة مستويات، الأول يهم العلاقات الدولية للتجارة. والثاني الغاء الحواجز الجمركية. وبالتالي أنشأ العمل التجاري هكلا مانيفاكتوريا مثّل البوادر الأولى للتصنيع. كل هذه العملية التاريخية رافقتها حملة فكرية كبيرة حاولت ان تشرع عمل الطبقة البرجوازية الجديدة التي بدأت في تشغيل أموالها (التي حصلت عليها من العمل التجاري داخل الدول وما بين الدول وفي تجارتها الخارجية القارية) من خلال افتتاح ورش ومشاغل تهتم بتصنيع الموارد والسلع الضرورية لصالح المدينة والدولة ومن ثم الدول الأخرى. وقد لاقى توسع النشاط البرجوازي صراعا من النظام الحرفي الذي كان قائما في أوروبا.

ففي الوقت الذي تميز الإنتاج الحرفي بالإتقان والجودة وضعف تلبية الطلب الداخلي على السلع، فإن الإنتاج المانيفاكتوري حاول ان يقلب المرتكزات التي قام عليها نظام الحرفة القائم على تبعية ومراقبة العمل من قبل

[1] Mory siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, p90.

[2] محمود بوقطف ونجاة بن مكي، المقاولاتية ودروها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري، ص 213

Retirer le filigrane maintenant

الطائفة. وقد كان توسع الإنتاج المانيفاكتوري محفزا على هجرة واقتلاع اليد العاملة الريفية. أصبحت المدينة إذن في نظر الأقنان بمثابة ترقية اجتماعية، غير أنها منعت من التواجد في مراكز المدن بل أن أماكن سكنها عرفت بالضواحي او حواشي المدن التي امتلأت بمدن الصفيح او العشوائيات

التغيير الحاصل على المستوى الاقتصادي، سار إلى جنبه عمل فكري نظر وعرف وضعية المجتمع الغربي وحتمياته التاريخية، من أمثال ماركس، دافيد هيوم، سان سيمون، سميث، ريكاردو، روسو، وغيرهم

اهتم سان سيمون بتحول المجتمع الاوروبي من خلال النظر إلى التصنيع وليس المقاولة والتي سماها بالمسيحية الصناعية

اما سميث فمن خلال مقولته دعه يعمل اتركه يمر، فقد وضع قاعدة اجتماعية ودولية تقوم على تحرير الأقنان من عمل الأرض في النظام الإقطاعي لفائدة العمل المانيفاكتوري وهو ما يعنيه قوله دع العامل يعمل، اما القاعدة الثانية فكانت ترمي إلى فتح الأسواق القومية كما الدولية لأجل تبادل السلع التي ينتجها النظام الجديد، وأيضا ما يمكن من تخفيض سلعة القمح التي ستصبح غذاء أساسيا لدى العاملين الوافدين للمدينة وهو ما عنته مقولة اترك القمح يمر.

أما ماركس، فقد اهتم بتشكل النظام الرأسمالي، والذي ينتج حسب نظره في المقاولة التي هي حاضنة الوعي الطبقي الجديد(البروليتارية) للعمال الذين يملكون قوة يدهم ويقوم ببيعها بمقابل لمالك وسائل الإنتاج

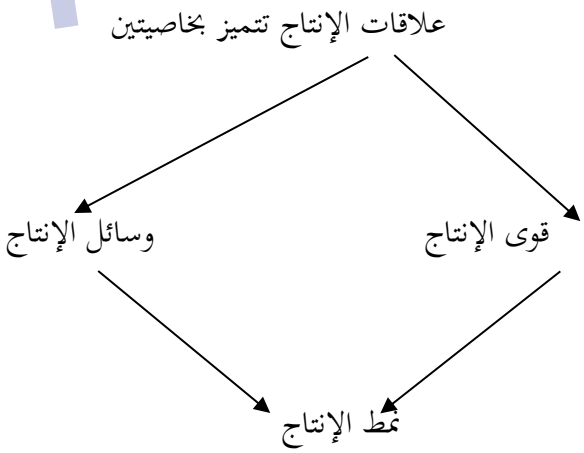

تناول ماكس فيبر في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، قضية أخلاقية النظام الاقتصادي، والتي يعتقد انها مرتبطة بالتشكل الأول لهذا النظام التي تمت بنزعة دينية بروتستانتية

Retirer le filigrane maintenant

لا يوجد تعريف متفق عليه حول المقاولة. غير أن بعض خصائصها العامة يمكن استخلاصها بحسب المقاربات الثلاثة الآتية: المقاربة الاقتصادية approche économique

المقاربة السوسيولوجية approche sociologique

المقاربة النسقية approche systémique

المقاربة الاقتصادية:

يميل الاقتصاديون إلى الأخذ بالتعريف الأكثر شيوعا وهو أن المقاولة « تنظيم إنتاجي هدفه البحث عن أقصى ربح في داخل السوق ». يتضمن التعريف توليفة عناصر هي التنظيم الإنتاجي، معظمة الربح والسوق. في البداية تتشكل المقاولة بفعل المقاول الذي يمتلك رأسمال نقدي ويوافق على المخاطرة به. هذا التنظيم يفترض أفرادا مختلفين عن المقاول ولكنهم مرتبطون به من خلال عقود ملائمة (البيع، عقود عمل،...إلخ). مهمة المقاول التقنية تقوم على توليف الأملاك العقارية والمنقولة، التمويلات، اليد العاملة والمواد الأولية، بغرض استخلاص منتجات متوافقة مع حاجات المستهلكين بأقل الأثمان. أما العنصر الثاني في التعريف، فهو أن وجود المقاولة متوقف على ما تحققه من أرباح، ومن هذا المنطلق لا يدخل في دائرة مفهوم المقاولة كل نشاط أعمال لا يكون هدفها النهائي تحقيق الربح أو البحث عنه. أما من ناحية عنصر السوق فإن عوامل الإنتاج التي يولفها المقاول غير موجودة على نحو غير منظم، لأنها السوق هو من يستقي منه المقاول عناصره وفق أسعارها السوقية، أيضا توقعات المقاول حول قيمة السلع المنتجة بالنسبة للمستهلكين يكون قياسها الأساسي هو السوق.

يمكن أن ينظر للمقاولة أيضا من ناحية المغامرة والمخاطرة التي يتحملها صاحب المشروع لأجل تحقيق إنتاج يحظى بقيمة سوقية، من هنا جاء تعريف المؤسسة كي يتوافق مع هذا المنظور باعتبار أن الكلمة تعني «المبادرة والطاقة الحيوية والرغبة في المخاطرة والمجازفة،... وهي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي».

تعرف المقاولة وفق المقاربة الاقتصادية بأنها وحدة إنتاج الخيرات والخدمات الموجهة لأسواق الاستهلاك (الجمهور العريض)، وأسواق المنتجات (المؤسسات الأخرى).

لأجل ان تعمل المقاولة بشكل جيد لا بد لها من عناصر: **مدخلات** (مواد أولية، سلع، خدمات، رؤوس أموال، العمل وبالخصوص المعلومات). المقاولة تحوّل هذه المدخلات إلى مخرجات (مواد مصنعة، سلع، خدمات، معلومات). عند عملية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

التحويل هذه، تخلق المقاولة الثروة (إضافة قيمة على المدخلات). هذه الثروة تسمى قيمة مضافة، تمثل المساهمة الفعلية للمقاولة في الثورة الوطنية (P.I.B).

مفهوم الإنتاج تطور في أيامنا هذه في التصورات التنظيرية الاقتصادية، فلم يعد يعني أن الإنتاج هو من لأجل البيع. فالمقاولات اليوم تسعى إلى تنويع عروضها وموضعة منتوجاتها في مقابل منتوجات المنافسين في سبيل الحصول على فائدة تنافسية

المقاربة السوسيولوجية: المقاولة مكونة من ثلاث فاعلين أساسيين: أصحاب رأس المال ، المسيرون، الأجراء

في الواقع هؤلاء الثلاثة لديهم أهداف وإستراتيجيات مختلفة. فأصحاب الأموال منطقهم مالي صرف، يبحثون عن تحقيق عائد. هدفهم ضمان مكاسبهم، أو إنمائها. مصدر سلطتهم هو رأسمال لهذا لديهم إستراتيجية الاستثمار أو الانسحاب في حال الخسارة.

أما المسيرون، فمنطقهم هو تعظيم أداء المقاولة الذي يقاس بالمكاسب الاقتصادية لرؤوس الأموال. هدفهم ضمان مكانتهم وتوسيع سلطتهم (رأسا المال، التنظيم).

-فيما يتعلق بالأجراء منطقهم زيادة وضمان مناصب العمل. وهدفهم ضمان وظائفهم قدر الإمكان، وذلك بإنجاز أعمال مفيدة في ظروف مادية ونفسية جيدة. مصدر سلطتهم هو المعرفة التطبيقية. إستراتيجيتهم هي الانتساب بمعنى جاذبية المسار المهني.

لأجل السير الحسن للمقاولة، لا بد وأن تدمج الإستراتيجيات الفردية للفاعلين الثلاثة من خلال الإجماع أو الاتفاق التنظيمي.

المقاربة النسقية:

يعرف النسق على أنه مجموع مكون من عناصر في تفاعل متبادل ودائم، منظم ومفتوح على محيطه الذي ينبغي عليه أن يتكيف باستمرار معه ليضمن بقاءه.

تعريف المقاولة كنسق، يتطلب اعتبارها كمجموع منظم، مشكل من وظائف مختلفة، ومصالح، أفراد في تفاعل مستمر. لهم جميعا أهداف يمكن أن تكون متناقضة.

المقاولة كنسق هي منفتحة على محيطها الخارجي الذي هو مصدر تهديد وأيضا فرصة لاستيعابه. لذا فهي مطالبة باستمرار التكيف لأجل بقاءها وتطورها. مكونات المحيط هي متنوعة جدا: التكنولوجي، الاجتماعي، الثقافي، القانوني، الاقتصادي، السياسي، الإيكولوجي، المنافسة، الزبائن، الموردون. المحيط الدولي يأخذ في الحسبان جميع هذه المكونات المذكورة آنفا في البلدان المستوردة

إجمالا تتعرف المقاولة على النحو الموالي:

Retirer le filigrane maintenant

المقاولة كيان ذو بنية قانونية وشرعية يتأسس نمطها على الإطار التشريعي الذي حددته الدولة

قدم كل من شابرو وسوكول (A.SHAPERO et L.SOKOL)، نموذجا يقول أنه " كي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد"(سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر، ص4)

ستيفن روبن: كيان اجتماعي منسق بوعي، له حدود واضحة المعالم يعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين او مجموعة أهداف" نستنتج الاجتماع الواعي للأفراد- التخطيط-الثبات النسبي للمؤسسة- وجود أهداف

فيبر: علاقة اجتماعية إما مغلقة او تحدد دخول الآخرين إليها بأنظمة تماما مثل ان اوامرها تفرض عن طريق تصرفات أشخاص معينين

فرانسوا بيرو: تنظيم يجمع اشخاصا يحوزون كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال والمجهودات من أجل إنتاج سلعة معينة، والتي تباع بسعر أعلى مما تكلفه

شيستر بيرنارد: نشاطات تعاونية واعية، او قوة مكونة من شخصين وأكثر

دونكان: نظام اجتماعي نسبي وإطار تنسيقي عقلاني بين أنشطة مجموعة من الناس تربطهم علاقات مترابطة ومتداخلة، يتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة وتنتظم علاقاتهم بهيكلة محددة في وحدات إدارية وظيفية ذات خطوط محددة السلطة والمسؤولية

بارسونز: وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة

إتزيوني: وحدة اجتماعية يتم إنشائها من أجل تحقيق هدف معين، وللتنظيم أهداف تتعارض أحيانا واحتياجات أعضاء التنظيم

-المقاولة وحدة اقتصادية تمارس النشاط الإنتاجي كما الأنشطة الأخرى المرتبطة بالشراء والتخزين والتسويق.... لأجل تحقيق الأهداف التي وجدت لأجلها.

- المقاولة منظمة اجتماعية مستقلة قانونيا تسعى إلى ضمان ديمومتها من خلال الإنتاج المادي واللامادي

-المقاولة وحدة اقتصادية، مستقلة قانونيا، منظمة لأجل إنتاج الخيرات والخدمات لأجل السوق

-المقاولة نسق مفتوح

بناء على ذلك يمكن ان نستنتج أن المقاولة تتميز بأنها: وحدة إنتاجية، الاستقلالية، التنظيم، نظام مفتوح، هادفة، معدلة ومنظمة.

3-صفات المقاولة:

Retirer le filigrane maintenant

-أنها تتكون من شخصين فأكثر، كما انها تتضمن جماعات عمل رسمية وغير رسمية

-التوجيه: أي أنها تعمل على توجيه سلوكات الأفراد للعمل من خلال اشباعها لأهدافهم وطموحاتهم الفردية والجماعية والتي تتسق بالأساس مع اهداف المقاولة

-الأساليب: هي الطريقة التي تتبعها إدارة المقاولة في تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والوظائف والمهام وتوزيع السلطة والاتصال من خلال الهرم التنظيمي

-العقلانية والرشادة التي تتبدى في التخطيط والتنفيذ والتقييم

-الديمومة: أي استمرارية المقاولة في البقاء والمنافسة في السوق، وهذا الامر يسمح للعاملين الشعور بالأمن على الوظيفة وتوطين الكفاءات وتنميتها داخل المقاولة ما يؤدي إلى استقرار المقاولة الاجتماعي كما المادي

4-أهداف المقاولة:

تختلف هاته الأهداف بحسب وضعية المقاولة في السوق، وبحسب النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبناه الدولة، وأيضا بحسب الوضع الاقتصادي للدولة من حيث كونها متقدمة أو نامية.

إن الهدف الأساسي للمقاولة هو **الربح**. ولكن في الاقتصاديات الجديدة يوجد هدف آخر يتمثل في الاهتمام بمنافعية المقاولة (Profitabilité de l'entreprise) من خلال الأخذ في عين الاعتبار رضا الزبائن والشركاء.

نظام الأهداف:

علينا أن نقر في البداية أن المقاولة في إطار اقتصاد السوق، تمثل لها الأهداف عنصرا أساسيا، ذلك أنها هي من يعرفها ويحددها: ما هي الأهداف؟ من يؤثر فيها؟ من يصوغها؟

هدف المردودية: مرجعيته دورة الاستغلال المادي للمقاولة ، وهي كل الأهداف المرتبطة بالتصنيع والتجارة بالمواد. وفي حال المقاولة الخدمية نتحدث عن مردود الخدمة المقدمة.

يتحدد هذا الهدف من خلال:

*الأسواق وأجزاء الأسواق

*وضعية السوق بالمقارنة مع باقي الأسواق أو أجزاء السوق (الحصة في السوق)

*حجم رقم الأعمال المادي والمالي

*نوع المنتج المصنوع، أو المقدم للخدمة أو البيع

*مستوى النوعية المطلوب تحقيقها

الأهداف الاقتصادية: الربح، عقلنة الإنتاج، التكفل بالمتطلبات المجتمعية،

الأهداف المالية:

Retirer le filigrane maintenant

*يديم دورة الاستغلال المالية للمقاولة

*يضمن للمقاولة التموين برأس المال الذي يسمح بإنجاز دور الاستغلال المادية

* يحافظ على ثقة المتعاملين للمقاولة للأجل الإيفاء بالتزاماته المالية نحو الآخرين.

*يحدد البنية الحسنة للرأس المال وللذمة المالية لأجل تسيير مالي سليم

أهداف الإدارة والتنظيم:

* تمس التهيئة تسييرا حسنا لدورة الاستغلال ودورة المالية

* تقيم التهيئة مسارا لحل المشكلات في مختلف المراحل

* تسمح بتحديد وظائف المقاولة التي ينبغي تجنيدها أو حفزها (التخطيط، القرار، نقل الأوامر، المراقبة)

*تحديد نمط الإدارة الواجب تطبيقه (مثل الإدارة بالمشاركة)

* توزيع العمل وتحديد طرق التعاون بين مختلف الأقسام والمناصب في المقاولة

الأهداف الاجتماعية: لأن كل المقاولة هي نظام اجتماعي، وهو ما يعني أنها تمثل جزء من المجتمع وأن أفرادا منه يعملون. والمهم أن المقاولة تسعى إلى إدماجهم فيها. لهذا نسجل أن العاملين تكون أهدافهم تدور حول:

*ضمان الأجر العادل

* المشاركة في الأرباح

* نوعية ظروف العمل

* إمكانية المشاركة في اتخاذ القرار

*إشاعة أنماط استهلاكية

* أنسنة العمل

* التضامن العمالي.

*إشاعة أخلاق العمل

الأهداف الترفيهية والرياضية: نوعية الحياة خارج العمل، التكوين والرسكلة، الفرق الرياضية، تحديد الحجم الساعي الأسبوعي.

الأهداف التكنولوجية: البحث والتنمية

الأهداف الإيكولوجية:

*التخلص من النفايات بطريقة قانونية (المحافظة على الموارد)

* الأضرار المتعلقة بالصخب في المقاولة

– الأضرار التي تمس بالصحية والبيئة (تحديد الأخطار)

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ولكن من يحدد هذه الأهداف ومن يؤثر فيها؟

في العموم إن الذي يحددها هو مجموعة الضغط، لكن نجد في مقدمتهم المالكين. وهم بالمناسبة يفوضون سلطتهم أو بعضا منها للمسيرين الذي يتحملون المسؤولية الإدارية. إن أي لا بد أن يكن بالإمكان حسابه أو قياسه بالوحدة على خط الزمن، أي لا بد ان تكون له مدة سارية المفعول

المدى القصير أقل من سنة واحدة، المدى المتوسط: من سنة إلى خمس سنوات. المدى البعيد أكثر من خمس سنوات

يتم التعرف على الأهداف من خلال مفهومي **الإنتاجية** و**المردودية** والتي ينبغي تعريفهما.

بالنسبة للإنتاجية فهي العلاقة الكمية بين مخرج ومدخل عملية الإنتاج. وبكلام آخر ما هي القوة أو ما هي الوسائل التي ينبغي تجنيدها لأجل تحقيق نتيجة ما. وكما يشير إليها اسمها، فإن الإنتاجية ترتبط بالإنتاج، وهي بذلك تترجم بوقت العمل، الزمن/آلة، المواد المستهلكة، مساحة البيع،...

من الصعب احتساب الإنتاجية الكلية للمقاولة، لهذا يتم الاكتفاء بالحساب القطاعي:

إنتاجية العمل = الساعة المفوترة/ساعة الحضور

إنتاجية المساحة = رقم الأعمال/م^2

إنتاجية الآلة = عدد القطع/ الساعة-الآلة

أما المردودية فيتم التعرف عليها من خلال العلاقة بين الربح والوسائل التي يتم حشدها لأجل تحقيق هذا الربح. ويمكن احتسابها على كامل المقاولة او قطاع منها أو على آلة فقط

5-العلاقة بين الدولة والمقاولات:

إن قرارات المقاولات تؤثر بشكل كبير على السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لهذا فتناغم الأدور بينهما هو من يسهم في تحقيق التنمية ويضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اللازم لبناء الدولة، وعليه فأهداف السياسة الاقتصادية للدولة تروم ما يلي:

التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج

توازن المبادلات الخارجية،

استقرار الأسعار

نمو الإنتاج

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

أهداف السياسة الاقتصادية	أنشطة المقاولات
التشغيل الكامل	–خلق مناصب الشغل إما في المقاولات المنشأة حديثا او القديمة –تكوين الموارد البشرية من اجل تحسين التأهيل والحفاظ على مناصب الشغل –تحويل بعض الأنشطة للحيلولة دون اتخاذ تدابير فصل العمال
استقرار الأسعار	–الحيلولة دون انعكاس ارتفاع مكونات سعر كلفة المواد في تحديد ارتفاع الأجور او هوامش الأرباح من اجل الحصول على أسع بيع أكثر تنافسية –البدء في تنفيذ استراتيجية تجارية رامية إلى تخفيض الأسعار من اجل مواجهة المنافسة
النمو	–خلق مواد جديدة من أجل تنمية نصيب المقاولة داخل السوق –الاستثمار من أجل الحفاظ على التنافسية ومواجهة المنافسة الدولية
توازن المبادلات التجارية	استراتيجية اندفاعية لاكتشاف الأسواق الخارجية –استراتيجية دفاعية لمنع تسويق مواد المقاولات الأجنبية
المصدر: رشيد مرابط، التدبير الحديث: الأسس والمفاهيم النظرية والعملية، Les presses du savoir ،الطبعة الأولى، 2014، المغرب، ص31	

pdfelement

ثانيا– المقاولاتية في الفكر الاقتصادي والسوسيولوجي:

أوجد نمو نظام المصنع فئتين هما أرباب العمل وجماعة العمال أو الإدارة والعمال، والعلاقات الرسمية بينهما ليست سوى علاقات السوق، فمصالح الأولى تهدف شراء جهود كُفْءَة لقاء أجور محددة، في حين أن مصالح الطرف الثاني تبتغي الأجور العالية وظروف العمل الجيدة، وتختلف العلاقة التي ترتسم بين هذين الطرفين عن سابق العلاقات الإنتاجية في الأنظمة القديمة التي جمعت بين صاحب الأرض والفلاح في المجتمع الإقطاعي، أو بين السيد والعبد في المجتمع العبودي. وقبل التطرق إلى مضمون ومستوى العلاقة الإنتاجية بين أرباب العمل والعمال ينبغي تقديم توصيف لطرفي العلاقة في ظل العقلانية الاقتصادية الرأسمالية. في البداية نقول أن العقلانية الاقتصادية تعني ذلك السلوك العقلاني للفاعلين الاقتصاديين الذين يظهرون في هذا النظام الاقتصادي. وأن النظرة العامة الرأسمالية للحياة تبلورت بفعل تأثرها بحركة التنوير التي امتدت من القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، وكان مصطلح التنوير الذي غالبا ما كان يستخدم كمرادف لعبارة

Retirer le filigrane maintenant

"عصر العقلانية" في شكله المتطرف «رفضا للكثير من المعتقدات المسيحية، ونقيضا لها من بعض الجوانب»[2]. ومنه فقد تبلور في الاقتصاد الرأسمالي كنتيجة لفكر التنوير مفهوم الإنسان الاقتصادي الرشيد، الذي يتصرف بأفعال منبعها المصلحة الذاتية، ومسؤوليته الاجتماعية تتمثل في زيادة ربحه.

وهذا السعي المحموم لإضفاء جمالية أخلاقية على المصلحة الفردية على المستوى الاجتماعي، تم بإظهار هذه المصلحة وكأنها قوّة بنّاءة تتناسق وتتكامل لفائدة الرفاهية الاجتماعية. وهذه الفكرة هي ما كان يدعيها **أدم سميث** بشأن تجميع روافد المصالح الفردية –اليد الخفية للسوق وبآلية الضبط الذي تولده المنافسة– بما يؤدي إلى خدمة الصالح العام منسجما مع المصالح الخاصة. إجمالا اِلْتَزم معظم الباحثين في النظرية الاقتصادية بالافتراض أن السلوك الاقتصادي هو سلوك رشيد بوجه عام، حيث اعتبروا المصلحة الخاصة المادية والاتساق الداخلي (عدم التناقض) معياران وحيدان للرشد. في حين عُرِّفت المصلحة الخاصة على أنها حيازة الثروة بلا حدود وإشباع أقصى للرغبات « ثم صار معيار عدم التناقض نفسه يُنظر إليه أيضا من زاوية المصلحة الخاصة، ولم يُفسح المجال لقيم الفرد وأهدافه في الحياة والتزاماته الاجتماعية وغير ذلك من الدوافع غير المادية»[1].

يتميز المقاول عن السيد في الطائفة الحرفية، وعن التاجر الوسيط في نظام الإنتاج المنزلي، كونه مالك أصيل لوسائل الإنتاج الأساسية من أرض، منشآت، أدوات الإنتاج والمواد الأولية، وحقوقه في هذه الوسائل غير محدودة، لأنه يملك حرية التصرف فيها، ولا يقتصر ذلك على سيرورة عملية الإنتاج فحسب، بل إنه أيضا يملك حرية بيع السلع المنتجة، التمتع بالأرباح المحققة، توفير قوى العمل لأجل عملية الإنتاج تطلبت من رب العمل شراءها وتأمينها وذلك وفقا لآليات السوق بمعنى أن كمية العمل المعروضة في السوق ، ودرجة حاجة رب العمل إليها (العرض والطلب)، وتقتصر مسؤوليته عند حد دفع الأجور وفقا للعقد المتفق، وله حق محاسبة سلوك العامل وتصرفاته فقط خلال ساعات العمل دون سواها. كما أنه لا يتحمل وزر الظروف المعيشية خارج إطار المصنع، من هنا كان الربح المحقق دافعا لتوسيع المشاريع المربحة أو لعمليات مالية وتجارية، ومنه فرحلة البحث عن أقصى مردود كانت تمر دائما عبر استغلال فاحش ومهين لقوى العمل. لذا كانت

---

[2]- Cran, Brinton, « Enlightenment » ,in encyclopedia of philosophy (1967), vol2, p521.

نقلا عن شابرا، محمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص47.

[1]– شابرا، محمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص60.

Retirer le filigrane maintenant

العلاقات الاجتماعية بين رب العمل والعمال في بداية الثورة الصناعية تتسم بالتصدع وانتشار الأمراض الاجتماعية التي فرضت معالجة حسب طرق كل دولة إما بطريق الثورة الاجتماعية أو الإصلاح الاجتماعي.

1-سوسيولوجية المقاولة[3]:

في البداية، نرى أنه من اللازم تنوير القارئ على هاتين الكلمتين المقاولة من جهة والمؤسسة من جهة أخرى، حتى نكون على بصيرة بأنهما ترافقتا في تطورهما مع نشأة الرأسمالية وأخذتا مضمونين نظريين، لهذا الأسئلة المطروحة أخذت طابعا ابستيمولوجيا وهو:

– ما هي الوظائف التي أكملها هذان المفهومان في الخطاب النظري؟ بمعنى بأي وسيلة وبأي تأثير؟. فالمقاولة والمؤسسة يمكن تناولهما في داخل الفضاء النظري حتى يلبيان متطلبات تماسكهما.

– ما هو شكل الخطاب النظري الذي يجعل من الضروري استخدام هذين المفهومين بحيث يفيان بغرض التقديم التفسيري . البحث في هذين المفهومين من المؤكد أنه يموضعنا في علم الاقتصاد، وبالخصوص الاقتصاد السياسي، كونهما نشئا في رحمه بالأساس. ومنه فقد كانت البداية مع ظهور طبقة مدراء الصناعة والتجارة التي رصدت لأول مرة في القرن التاسع عشر، وكانت تشير إلى مرحلة جديدة من تحول المؤسسة، في حين أن التطورات المعاصرة للتفكير حول المؤسسة تنظّر إلى نشأة هذه الطبقة من خلال حداثة الدور الاجتماعي للمؤسسة. وقد عرّف **ساي.ج.ب SAY.J.R** المقاول وفقا للتعبير الكلاسيكي لليبرالية هو ذلك « الذي يدير عمل الإنتاج»[(1)]، والذي يميزه هي المجمعات الصناعية ومواهبه الطبيعية أو المكتسبة، نشاطه وليس لأنه يتملك رؤوس الأموال. في بداية القرن الثامن عشر تصبح المؤسسة مفهوما نظريا عندما يأتي تعريفها كشكل تدخل اقتصادي منتجة لنظام، تتميز حسب **كونتيون .ر.(CANTILLON,R.)** [(2)] كطبقة لأولئك الذين يعيشون على عدم اليقين، بمعنى الذين يجب عليهم أن يفكروا باستمرار ويُعملون عقولهم. المقاول هو الإنسان العقلاني بامتياز، لأنه يعمل في مجتمع سلعي أين ينتظم كل شيء بفضل المنافسة في السوق، أين يجب إذن معرفة تقدير الاحتمال، أين لا يمكن أن تقرر إلا بالتشاور والتداول.

---

[3] أنظر أنور مقراني، العمل وعلاقات العمل في المؤسسة الخاصة، أطروحة دكتوراه، 2010

[(1)] –Say(J.B), Traité d'économie politique. In Vérin, Hélène, **Entrepreneurs, entreprise, histoire d'une idée**, PUF, Paris, 1982, p11.

[(2)] –Cantillon,(R), Essai sur la nature du commerce en général, Editions de l'INED, Paris, 1952,In Vérin, Hélène, Ibid,p12.

Retirer le filigrane maintenant

وإن سمح لنا هذا التدخل النظري في تعيين هذه الفئة (المقاولون)، فإن مفكرين ليبراليين آخرين نظروا للموضوع من زاوية أخرى، تخص جانب الحدود الموضوعية التي مجال اللعب للمقاولين، بكلام آخر ما الفضاء الذي يمكن أن نطلق عليه تسمية مجال المقاولاتية (champ de l'entrepreneuriat) ، وما هي المرجعيات التي يُستند إليها في تحديد هذا المجال. في هذا الإطار يظهر المحور البحثي الذي قدمه **كريستيان برويات** (Bruyat. Ch)مهما من حيث تعيينه لهذا المجال بالارتكاز على مصفوفة ذات البعدين: حوارية الفرد/ إنتاج القيم والتغير، فبُعْد إنتاج القيم يفيد في فهم قدرة المقاولة على إنتاج قيم جديدة من طرف المقاولة منشأة حديثا أو المقاولة قديمة موجودة بالأساس، أو انكفاء إنتاج القيم الجديدة كمثل استمرار المقاولة في شكل قانوني لنشاط موجود. أما البعد الثاني فيناط بمفهوم التغير ويخص الفرد بالذات ويتضمن المكانة الاجتماعية، والمسؤولية، والمهارة...إلخ. إذ يحتل إنتاج القيم مكانة مرجحة في حياة الفرد (نشاطه، أهدافه، وسائله، مكانته الاجتماعية،...إلخ)، كما يعزى إليه سبب حدوث تبدل يشمل خصائص الفرد من مهارة وقيم ومواقف،...إلخ. ولا يكتمل هذا التوصيف عند **كريستيان برويات** إلا إذا أُخذ في الاعتبار مفهوم التغير الذي تصبح المقاولاتية وفقا لذلك مُعرفة على أنها « سلوك استراتيجي يتضمن تغيرات مهمة، مخاطرات وعدم يقين»[1]. ولا يكتمل تحديد المقولاتية عند تعريف هذه النماذج، ولكن لا بد من لفت النظر إلى أنها بالأساس تمثل نمطا خاصا من التنظيمات التي تتعايش بل وتتشارك الفضاء المجتمعي والمهني، كمثل الحركات الاجتماعية التي تفتح باب المقاولة نحو العمل النقابي، أيضا أن التخصص وتقسيم العمل يدفع العمال لإنشاء روابط وتجمعات مهنية، كما أن مخرجات المقاولة مع باقي متعاملي الحياة الاقتصادية الذين يتوجهون بسلعهم نحو المستهلكين، يدفع هؤلاء إلى إنشاء ما يسمى بجمعيات المستهلكين التي تتأسس للدفاع عنهم.

تطور الرأسمالية كان موافقا في مختلف المراحل بتغيير تقني لخصوصيات الإنتاج، لذا كان الرأسماليون في كل مرحلة من مراحل الرأسمالية يشكلون طبقة اجتماعية مختلفة عن تلك المكونة من الرأسماليين الذين وضعوا رأسمالهم ضمن آليات نمط الإنتاج القديم. المقاولون الجدد (المتميزون باستخدام التقنيات الجديدة في الإنتاج)، المحرومون من الامتيازات ومن المكانة الاجتماعية، كافحوا ضد المصالح التي استحوذ عليها من سبقهم باسم

[1]- Verstraete (Thierry), **Entrepreneuriat. Connaitre l'entrepreneur, comprendre ses actes**, Harmattan INC, Montréal (QC), Canada, 1999, (collection Economie et innovation), p18.

Retirer le filigrane maintenant

الحرية الاقتصادية، واجبروا على التشارك مع أقرانهم الذين كانت لهم الحظوة في النظام السابق، فأنشئوا المصانع وتحول رأس المال شيئا فشيئا من بين يدي الفريق القديم إلى الفريق الرأسمالي الجديد الذين وضعوا العلاقات الاجتماعية في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي الجديد من خلال تقسيم العمل، والتقليل من مكانة الحرفيين .

تعتبر المقاولة أساس المشغل الحديث، فقد كانت منذ بداياتها الأولى تجمع الخطوط المميزة للصناعات الكبرى، وتشكل مرحلة من أهم المراحل في التطور التاريخي للعمل في أوروبا. فقد ولدت المؤسسة الصناعية بعيدا عن المهن والجمعيات الحرفية، قلبت اقتصاد القرون الوسطى كله ووجّهت ضربة قاصمة لكل التكوينات الإنتاجية قبل المؤسسية، وذلك بفضل تفوّقها التنظيمي والتقني. صاحب المؤسسة هو قبل كل شيء بائع كبير، هو تاجر حقق ثروة هائلة بفعل معاملاته المربحة مع الشرق. ولهذا السبب أُنشأت لأول مرة التجمعات التجارية الأولى في أوروبا، وبصورة أخص في إيطاليا واسبانيا وألمانيا، وفي المدن التي يرتكز نشاطها على التصدير أي المرتبطة بالسوق العالمية، من هنا كان لهذه المراكز التجارية استقطابا صناعيا. في ظل هذه الظروف تطورت المؤسسات بفضل التقدم التقني (تعقد أدوات الإنتاج وغلاء أثمانها)، وبفعل توظيف رؤوس أموال هامة وحشد العمال في مشاغل واسعة تقوم على تقسيم العمل.

وكانت النظم الأولى التي أدخلت إلى المؤسسات الصناعية قاسية: ممنوع الإتيان بالخمر، منع ترك المشغل خلال ساعات العمل، في حين أن يوم العمل بلغ بين أربع عشرة ساعة وثماني عشرة ساعة، ولجأت بعض المؤسسات إلى فرض دفيترات ذاتية للعمل على مستخدميها. وبناء على ما سبق فقد كان القرن الخامس عشر تاريخيا تكوينيا للمؤسسة الصناعية بحيث حقق صاحب المؤسسة البائع للإنتاج على مستوى واسع إنجازات مذهلة في هذا المجال، واستطاع في القرن الثامن عشر أن يستمر في رسم انطلاقة جديدة للمؤسسة.

ويرفض العديد من المؤلفين إطلاق اسم المؤسسة على منظمة غير رأسمالية، ذلك أن تحديدها (المؤسسة)، يتم بكونها أُنشأت وسُيّرت من طرف مالك رأسمالي، وهذا التصور يتبنّاه **ولراس(ل)** « **Walras (L)** » الذي يرى أن المقاول« الشخصية الفرد أو المؤسسة التي تشتري المواد الأولية من مقاولين آخرين».[1] وبالنسبة لـ **أنسيو (م)** « **Ansiaux (M)** » المؤسسة « تتضمن في البدء شخصا أو مجموعة أشخاص يحوزون على وسائل

[1] – Walras(L), Eléments d'économie pur. Ed. Paris.1926. In Campion (Gabriel-louis), **Traité des entreprises privé**. Tome1, organisation et financement, PUF, Paris, 3émé édition, 1966, p51.

Retirer le filigrane maintenant

الإنتاج، ويتحملون الأخطار المحدقة بالمؤسسة، ولأجل هذا الشخص أو المجموعة ادّخر العلم تسمية المقاول» [2]. وبالنظر إلى قصر التعريفين السابقين والصعوبة المتأتية من عدم فتح المجال لأجل وضع كل الأنشطة الخدماتية والإنتاجية في السياق المحدد بمفهوم المؤسسة، كان لا بد من تبني طرح آخر وهو أنه من المفيد اعتبار المؤسسة كيانا مستقلا من دون الانشغال بالغايات التي تصبو إليها لأنها « وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي»[3]، فالمؤسسة شائعة الوجود في الحياة الاقتصادية حيث تكون هناك حركة. وفي هذا السياق يتحدث **شومبيتر(ج)** « **Schumpeter(J)** » عن تعريف للمؤسسة انطلاقا من رؤيته للمقاولين الذين هم بالنسبة إليه متعاملون اقتصاديون مهمتهم الأساسية هي تنفيذ التوفيقات الجديدة، ومنه يكون مفهوم المؤسسة متعلقا « ...بتنفيذ التوليفات الجديدة ونتائجها على حد سواء في المستثمرات»[4]. من جهة أخرى تقدم المؤسسة خصوصية معينة، لأنها تنطوي على الاحتمال، على الخطر الذي يعترض نتائجها، وأعضائها، وحتى وجودها بالذات. وتختص المؤسسة بالميّزات الموالية:

* تجميع أدوات العمل ووضعها تحت إمرة رئيس المشغل وسلطته الانضباطية المطلقة.

* حشد المنتجين المباشرين الذي سيؤدي إلى مضاعفة مردود العمل، وهذه الزيادة في المردود جعلتها السوق العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ضرورية ولازمة.

* الفصل النهائي بين المنتج المباشر والمستهلك، حيث تصبح الاحتياجات أساسها السوق وليس الإنتاج المباشر.

* الفصل بين رأس المال والعمل: فحشد أدوات العمل والمنتجين ظاهرتين أساسيتين في التطور التاريخي للعمل، حيث ينتج عنهما تبديل كامل في شروط العمل، في حين أن ظاهرتا الفصل اللتين سبقتا الإشارة إليهما وبالخصوص هيمنة رأس المال على الإنتاج أساس الاختلال المزدوج :

---

[2] – Ansiaux (M), Essai d'une étude analytique et synthétique de l'entreprise, revue d'économie politique, 1903, p194. In Campion (Gabriel-louis), Ibid., p51.

[3]– عرباجي، اسماعيل، **اقتصاد المؤسسة.أهمية التنظيم ديناميكية التنظيم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص12.

[4] –Schumpeter (J), Théorie de l'évolution économique. Trad. française. Ed. Dalloz, Paris.1935.p330.In Campion (Gabriel-louis), Ibid., p51.

Retirer le filigrane maintenant

– اختلال بين الإنتاج بالجملة واستيعابه من طرف المستهلكين، إذ لا يتمكن المستهلك بدخله الخاص من امتصاص كل المنتوجات المعروضة في السوق.

– اختلال بين رأس المال والعمل الذي سيكون منشأ المنازعات الاجتماعية.

واستنادا إلى هذه الاعتبارات « أكد بعض المؤلفين أن بنية المؤسسة الصناعية تتضمن تعارضا داخليا، وكلما تطورت وازدادت قوتها الإنتاجية زاد الصراع في داخلها»[1].

2–المقاول العقلاني والعون الاقتصادي[4]:

لأن المقاول ارتبط ارتباطا وثيقا بمنجزات النظام الاقتصادي الرأسمالي، على اعتبار أنه حجر الزاوية التي تتأسس عليها مخرجات الحضارة الغربية، فقد كانت الأدبيات الاقتصادية منذ الإرهاصات الأولى لتشكل النظام الرأسمالي تبحث في كنه هذه الفئة، وعن مستقبلها في ظل التطورات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، والتقنية، وأساليب الإنتاج. ولم يكن الاقتصاديون الأوائل هم من احتكروا مجال التفكير في هذه الفئة بل لحقهم علماء الاجتماع الكلاسيكيون الذين عايشوا فترة التدفق لهؤلاء على النشاط الاقتصادي، وعلى حاضر ومستقبل الدول الأوروبية على جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

بالنسبة لـ **كارل ماركس** لم يكن المقاول في صلب اهتماماته، فقد أعار كامل تفكيره لعملية التراكم لرأس المال، وعن العلاقة بين الفئات الاقتصادية التي سوف تنتج هذا التراكم. ومنه كان المفهوم الأساسي الذي أقام عليه استدلالاته الاقتصادية مرتهنا بمفهومه الخاص للطبقة الرأسمالية التي لا تمتلك وسائل الإنتاج فحسب، وإنما أيضا تحدد السياق الاجتماعي للعمل الذي ينتج هذه الثروات. بمعنى آخر، إذا كان الوجود المادي هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي للإنسان والمجتمع، فبالنتيجة يصبح المجتمع منتجا بشكل ذاتي من العمل الذي هو أساس عالم الأشياء، وغاية العمل وفقا للمنطوق الرأسمالي خلق فائض القيمة، ولكنه عند ماركس يحمل في ثناياه من خلال خلل علاقات الإنتاج ذات البعد الاجتماعي، بذور فناء هذا النظام الذي هو عماد الأنظمة الاقتصادية والسياسية للعالم المعاصر.

---

[1]– فرانسوا، باريت، مرجع سبق ذكره، ص123.

[4] أنظر أنور مقراني، مرجع سبق ذكره

Retirer le filigrane maintenant

لقد أرّخ **كارل ماركس** للظهور الأول للمقاول في كتابه "بؤس الفلسفة"، من خلال تحليله للتطور الذي عرفه نظام المانيفاكتوراة في أوروبا وما نجم عنه من تفريق بين نشاطي الزراعة والصناعة وتقدم تقسيم العمل. والمفارقة التي يتحدث عنها المؤلف كانت في الأفعال غير المتعمدة التي أدت في النهاية بلورة النظام الرأسمالية، فهو يقول أن كل شخص كان يسعى من خلال وضعه الاجتماعي وموارده الخاصة تحقيق حد أقصى من الفوائد، وفي نفس ليس هناك في المجتمع في جميع مستوياته يريد أن يستقل العمل الزراعي عن العمل الصناعي، ولا يوجد أحد ممن يرغب في التغييرات التي جاءت مع الصناعة الكبرى، مثلما لا يوجد هناك من هو راض عن خلق طبقة من المستغلين « ولكن كل واحد، وهو يسعى وراء مصلحته، يساهم في حصول هذه النتائج مع مل المترتبات التي تتضمنها، وبخاصة التمزق الأكثر عمقا دوما لشخصية العامل».[1]

فيما يخص **ماكس فيبر**، فقط انصبت اهتماماته نحو موضوعات العقلانية والعصرنة، التي جاءت مع الموجة التي رافقت الحركة المتنامية لتطور الرأسمالية، سيما مع المؤسسة (المقاولة) الرأسمالية التي ينظر إليها باعتبارها فضاء للتفكير العقلاني حيث يتم احتساب الربح من خلال تصورات منهجية، وإستراتيجية لأفعال المقاولين تأخذ في الحسبان أهداف المؤسسة والوسائل الضرورية للوصول إلى أقصى إنماء للمشروع الرأسمالي. ولكون هذا التطور لم يعتمد على المال/الفكرة فحسب، فإن التقدم الذي شهدته ألمانيا وإنجلترا، لا يجد تفسيره في تساوق الأحداث الاقتصادية فقط ولكن أيضا التعيير المذهبي الذي أدى إلى إكساب أصحاب الأعمال عقلية جديدة. وهذا العامل الروحي المذهبي هو الأخلاق البروتستانتية التي تلاحمت مع التصرفات الرأسمالية كي تبني وتوجه تصرفات الفاعل الرأسمالي المؤسسة على التنظيم الاقتصادي والنزوع الديني. فهو أراد بذلك التحليل الذي جاء في سياق كتابه عن **روح الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية** أن يصل إلى كنه الصلة الروحية التي قد توجد بين النظرة إلى الكون من طرف الكالفينية وروح المبادرة المنسوبة إلى النشاط الاقتصادي الرأسمالي. والوحدة الأساسية لهذا النظام الذي ينتشر في جميع الدول هي المقاول، الذي يستطيع بفضل شخصيته الكاريزماتية وصفاته الخارقة للعادة من أن يطور ذهنية خاصة بالمؤسسة تسعى إلى التقدم، وموجهات

[1]— بودون (ر)، بوريكو (ف)، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1986، ص475.

Retirer le filigrane maintenant

الفعل لهذه الشخصية هي غير متوفرة عند كل الأشخاص، لأن المقاول يجب أن يتمتع بالمخاطرة التي تفترض منه التصرف بمنطق غير منتظر وخارق كي يبادر في مشروع ما.

على نفس المنوال يقدم **شومبيتر** (ج)**(Schumpeter. J)** تعريفا معمقا وأكثر شمولية للمقاولة، فهو يقول أنه لا يمكن أن نصنف كل مسير على أنه مقاول، ذلك أن خصوصية وظيفة الفرد هي من تقرر اعتباره مقاولا، ويكون كذلك فقط عند اللحظة التي يتم فيها خلق المؤسسة، والمنطق المقاولاتي سيزداد وسينتشر مع طول مشوار صاحب المقاولة (الانتقال من المؤسسة الصغيرة إلى المؤسسة الكبيرة). من جانب آخر ربط **شومبيتر** بين المقاولة وبين ثلاثة من الأسباب التي برأيه تعتبر وجيهة، ويتعلق الأول بالعلاقة بين المقاولة والابتكار وقائد التطور الاقتصادي، السبب الثاني مرتبط بالعلاقة بين وظيفة المقاولة والانتماء للطبقة البرجوازية الصناعية في اقتصادها السياسي للطبقات الاجتماعية، وأخيرا اعتبار المقاول كعامل لشرح الأزمة الرأسمالية لسنوات الأربعينيات. ولا يقتصر حضور شخصية المقاول في النشاط الاقتصادي كمولد للثروة فحسب، وإنما أيضا باعتباره وجها مركزيا لسيرورة الابتكار سواء تعلق الأمر بالمؤسسة الصغير أو الكبيرة. ومن شأن اختفاء هذه الوجه المركزي للرأسمالية أن يقف الاقتصاد على طرفين متناقضين، فإما أن يعرف الاقتصاد المعاصر مرحلة جديدة من إعادة إنتاج، أو يدخل في مرحلة سكون. وعليه سيكون حضور المقاول حاسما في إعداد ميكانيزمات جديدة للإنتاج التي يحصرها المؤلف فيما يأتي:

* إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة من قبل عند المستهلكين.

* رسم طريقة إنتاج جديدة لم تكن معروفة في النشاط الاقتصادي.

* البحث عن أسواق جديدة لم تلجها الصناعة الحالية أو أنها غير ذات حضور مهم فيها.

* البحث عن مصدر جديد للمواد الأولية.

* « وضع وإعداد تنظيم جديد للإنتاج ».[1]

[1] صايشي، سهيلة، **المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم.دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-2003/2002، ص13.

Retirer le filigrane maintenant

وهذه الميكانيزمات هي ليست من محض الصدفة، وإنما هي بالأساس نتيجة لإعادة بناء النماذج السابقة، ففي معظم الأحيان وتحت ظل بعض الشروط يقوم المقاول بنقل كل أو بعض ما هو موجود، كما يضيف أنه خلال المراحل التي يمر بها المقاول عليه القيام بما يلي:

* استعمال كل الوسائل اللازمة.

* تنظيمها بحكمة وعقلانية اقتصاديا واجتماعيا لتكون في صالحه.

* ربط عوامل اجتماعية لازالت لحد الآن منفصلة.

* «إدراك الخطر حتى يمكن التحكم فيه»[2].

ممّا تقدم من محتوى معرفي للمنظرين **فيبر** و**شومبيتر** حول المقاول، وحول المكانة التي يعطيها كلاهما لمفهوم المؤسسة، يظهر جليا أن الذي يمارس المقاولة يخاطر بل ويتجاوز الهيمنة التقليدية (الممارسات التقليدية)، لتحقيق هدفه أيّا كان. فيصبح مغامرا مبتكرا لأنه يتجاوز بعمله مناطق خطر لا تضمن له نتائج أكيدة. وإضافة إلى التعريف الكلاسيكي للمقاول يقدم اقتصاديون معاصرون تعاريف حديثة، منها أن المقاول له « صفات مميزة مثل الدافع القوي للربح، والنزوع للشك والذهن المتفتح والاستعداد لتحمل المخاطر والقدرة على الابتكار بتجميع مكونات مألوفة بطرق جديدة بدلا من اختراع المكونات بأنفسهم ، واتخاذ قرارات هادفة ثم المثابرة والصمود في وجه المحن باعتبار ذلك ضروريا للمقاولة»[3]. وهذا التعريف يبين بشكل واضح أن المقاول هو الشخصية المفتاح التي تضطلع بمهمة الإنشاء للمقاولة في مراحلها الأولى، وهو من يهتم برصد حركة الاقتصاد والمجتمع كي يستجيب لطلب المستهلكين، كما أنه يتابع إنجاز المشروع ويأخذ القرارات المناسبة لأجل استمرار المقاولة في السوق والديمومة في فضاء المنافسة. بتعبير آخر إن المقاول يتصرف بطريقة رشيدة، ويستجيب استجابة مُنفعلة لهذا الطلب من طرف المستهلك، أي أنه يعمد إلى إنتاج ما يحقق له حدا أقصى من الربح وذلك بأقل تكلفة. أما تحديد الأسعار للسلع والخدمات في السوق، فهو منوط بالتفاعل الحر بين المستهلك الذي يبتغي تحقيق أقصى حد من المنفعة، والمنتج الذي يسعى إلى الحصول على حد أقصى من

[2] –Schumpeter (J), Capitalisme, socialisme et démocratie, Payot, Paris, 1951, p79. In صايشي، سهيلة، مرجع سابق، ص14.

[3]– بيرجير، بريجيت، ثقافة تنظيم العمل، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1995، ص44. نقلا عن صايشي، سهيلة، مرجع سابق، ص14.

Retirer le filigrane maintenant

الربح في ظروف التنافس التام في السوق. كما أن تشكيلة السلع والخدمات الناشئة عن نشاط السوق والتي تعكس أذواق المستهلكين فهي الأكثر كفاءة، وهذه التشكيلة هي من تحدد أيضا الدخل الذي يجنيه كل من عناصر الإنتاج على أساس إسهامه في الناتج والإيرادات، وبالنتيجة يصبح توزيع الدخل الناجم عن ذلك عادلا. ومنه فنظام السوق «لا يحدد الاستخدام "الأكفأ" للموارد فحسب، بل يحدد أيضا "أعدل" توزيع للدخل بطريقة

عقلانية وغير منحازة وبدون أحكام قيمية، كما يحقق الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة»[1].

أما **قودوليي.م**« Godelier (M) » فيرى أن المقاول هو متعامل اقتصادي، يراقب استخدامات رأس المال وعوامل الإنتاج، بل إنه أيضا يحوز على سلطة القرار في نشاط اقتصادي معين من النظام الرأسمالي، تصرفاته التي تتضمن حزمة من الأفعال القرارية والتسييرية والتي عبرها يوجه نشاط المؤسسة تشكل الجانب الأساسي والعملي للمبادرة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس تقترح نظرية السلوك العقلاني للمقاول تجزئة هذه الحزمة من الأفعال الإستراتيجية _ تحديد إمكانيات الاستثمار، توقع النتائج، طرائق التنفيذ- وتوضيح الشروط الدنيا المطلوبة لأجل تنفيذها في الميدان. وتمكن معرفة مثل هكذا شروط التي هي ليست من طبيعة اقتصادية، قانونية، نفسية وسوسيولوجية،...إلخ، من تقديم المعايير والمبادئ التي سينبني عليها شكلي السلوك والتنظيم المناسبين لتحقيق الهدف. وفي هذا الإطار أظهرت بعض الدراسات السوسيولوجية حول الحوافز وكفاءة رؤساء المؤسسات أن « الرغبة في "الربح" ليست الدافع الوحيد لأفعالهم، ولكن تشترك دائما مع شهوة السلطة ».[2] وحتى تكتمل الصورة الكاملة لعقلانية المقاول لا بُدّ من تحويل كل ما في المؤسسة نحو الوجهة العقلانية، حيث يصبح هدف التنظيم العقلاني عقلنة تصرفات العمال، وإخضاع العمل للإدارة العلمية من خلال الاستعانة بالنظريات الاقتصادية والإحصائية والرياضية الحديثة لحساب الأرباح، أو التغيرات الفنية التي ينبغي إدخالها في المؤسسة لتحسين الإنتاج، أو حساب مستوى الاستخدام لعوامل الإنتاج، أو ما شاكل. وهذا القرار العقلاني يعتبر استراتيجية للتعامل مع فرصة سانحة إما لتسيير المؤسسة وفق لتغيرات المحيط السوسيواقتصادي أو التأسيس الأوّلي للمؤسسة واختيار الشخصية الإنتاجية المناسبة للدخول للسوق

---

[1]- شابرا، محمد عمر، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، ترجمة: السمهوري، محمد زهير، المعهد العالمي للفكر الإسلامي/المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمّان، الأردن، (سلسلة إسلامية المعرفة(14))، 1996، ص45.

[2]- Perroux (F), Economie et société, p107. In Godelier (M), Ibid, p40.

Retirer le filigrane maintenant

(المخاطرة)، ومنه يطلق على المقاول الذي يراهن على اقتناص فرصة مقاولاتية في مناخ سوقي محدد بأنه شخص« يخاطر بمشاركته في مغامرة إنشاء مؤسسة»[3] .

والقدرة على التسيير العقلاني للمؤسسة يفترض في الواقع أخذ في الحسبان مشكلين رئيسين:

أولا: اختيار برنامج نشاط يحقق الربح وممكن التنفيذ.

ثانيا: اختيار من بين مجموع البرامج المقبولة تلك التي تعظم الفائدة، أو تخفض من نفقات المؤسسة.

هذه العملية تفيد المقاول في تشخيص التحديات التي تعترض المشروع، وتُعَيّن له من جهة ثانية الخطط الواجب إتباعها لأجل إنزال البرنامج في شكل مشروع ميداني.

كما يطلق مؤلفين آخرين تسمية المقاولون المبدعون على هذه الفئة الاجتماعية، ووجه الإبداع يمكن تلمسه من ناحية روحية الفعل المقاولاتي، فالشيء الأساسي الذي يفترض أن يتوافر في المقاول « هو أن يُقر بقيمة فكرة ما و يستفيد منها»[1].وحتى تنفذ في الواقع فلا بد أن يتميز المقاولون بالحيوية والبحث عن النتائج الملموسة، كما يحبون أخذ القرارات، ويريدون تجاوز الرتابة عبر البحث عن الجديد، وإذا أضفنا إلى الخصائص قدراتهم على مجابهة المخاطر لأجل تحقيق ملموسية فكرة المأسسة لمشروعهم الاستثماري، فهم بحق يعتبرون ثروة بلدانهم من ناحية سيطرتهم على حركية السوق القومي، ومن ناحية عدد الوظائف التي باستطاعتهم توفيرها لصالح العاطلين عن العمل. كما يعتقد آخرون أن المقاول ليس ذلك الذي ينشئ المؤسسة فحسب، ولكنه يسعى دائما للبحث عن الحلول الجديدة الكفيلة بتحسين سير المؤسسة، بكلام آخر، إنه « يبحث باستمرار عن الفرص التجارية، يبدع، يخلق التغيير وعدم اليقين لمنافسيه، ويداوم على إعادة تحديد قطاع نشاطه بضم منتجات جديدة و التحرر من الالتزامات »[2] التي تمكنه من البقاء السوق.

وإلى جانب الصفات التي عرضناها آنفا، يقدم **فايول (هـ)** مميزان لرب العمل أو صاحب المشروع والتي يلخصها في سبعة أمور هي :

---

[3]- Roger-Marchant (J), **Réussir nos PME**, dunod, Paris, 1991, p94.
[1]- Davidson (P), continued entrepreneurship: ability, need and opportunity as determinants of small firm. Growth, journal of business venturing, (6/6), 1991. In Verstraete (Thierry), Op.cit, p31
[2]- Verstraete (Thierry), Op.cit, p31

Retirer le filigrane maintenant

* « الصحة والقوة الجسمانية»[3].

* الذكاء والقدرة العقلية.

* الخصائص الذهنية: عزيمة التفكير، مثابرة،: نشاط ، الشجاعة في تحمل المسؤوليات، الشعور بالواجب...إلخ.

* ثقافة عامة قوية.

* التسيير الكفء يفترض قدرات إدارية من « تنبؤ، تنظيم، قيادة، تنسيق، مراقبة، التي تنفذ بشكل فعال في كل أجزاء المؤسسة»[4].

* معرفة عامة بالوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسة.

* معرفة واسعة ودقيقة بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة.

"أما غ.غيلدرG.Gilder فيميز المقاول بسبع صفات أساسية حددها فى ما يلي:

-يأتي من جماعات سوسيو- مهنية متنوعة.

-يتصرف لحسابه الخاص لإنجاز شيء ما أو ليبرهن لنفسه وللآخرين شيئا ما، ويقدم G.Gilder مثالا عن المهاجرين الذين يطمحون لتأسيس مقاولات محاولة أو رغبة منهم للاندماج في المجتمع المتواجدين فيه.

-غالبا ما يكون المقاول من أصول اجتماعية متواضعة ليس بالضرورة من أصول غنية.

- لا يمتلك المقاول بالضرورة المعارف العلمية لإنشاء المقاولات .

-المقاول هو المتصرف الرئيسي و الأول بإصدار الفعل.

-يتمتع المقاول بفكر إبداعي فهو شخص لا يفكر مثل الآخرين.

[3] –Fayol (H), **Administration industrielle et générale**, ENAG/Editions, Algérie, 1990, p120.
[4] –Fayol (H), Ibid., p118.

Retirer le filigrane maintenant

-المقاول مسير بقيم نبيلة (إسحاق رحماني، ص14)

إلى جانب هذه الصفات لا بد وأن تتوافر مجموعة من المحفزات تدفع المقاول إلى ممارسة المقاولة واستثمار أمواله كاميل للاستقلالية وممارسة السلطة، والبحث عن مضاعفة رؤوس الأموال المستثمرة. بمعنى آخر إن المقاول كي يضمن استمرارية عمله وبالتالي تحقيق نجاحات في السوق تكون في صالح توسعة نشاطه، أن يفرض مجموعة من الإجراءات التي تبدأ من مراقبة رأس المال وتنتهي بالحساب الاقتصادي وإعادة تقييم دورية للرأس المال المستثمر، وهذه العملية ليست متاحة إلا إذا جزء سلوكه إلى مجموعة أفعال عقلانية متأتية من تفكير استراتيجي، ومن قدرة المقاول على ترجمة وتأويل الأفعال والأعمال خلال عملية العمل، بحيث أن الفعل الذي يقود الفكرة، وهي بدورها تقود الفعل تصبح بدورها آلية تدرب المقاول على تنظيم وهيكلة مشروعه بصورة دائمة. فخاصيتي التفكير الاستراتيجي و المقدرة الانعكاسية (Réflexivité) إذا أضفنا إليها التمهين أو التجربة المكتسبة قبل وخلال العمل المقاولاتي « تشكل توليفة من الإجراءات الإستراتيجية، والعناصر العملية والمعارف»[2] التي تغذي باستمرار المقاول والفاعلين الآخرين في المؤسسة بالنظرة الملائمة للتسيير والتنظيم الناجع، من خلال المجابهة اليومية مع حيثيات العمل. إجمالا إن المقاول يتصرف في العمل المقاولاتي بتداخل عوامل متكاملة هي في نفس الوقت متعارضة، فالتكوين الأساسي في ميدان النشاط الممارس الذي حصل عليه المقاول خلال مشواره التعليمي والتكويني تقابله الخبرة المحصلة خلال العمل في المقاولة، وهو ما يعتبر إرثا متراكما يتفاضل به مقاول على آخر، حيث يدين لجميع السياقات والفئات الاجتماعية التي دعّمت وأثرت تكوينه وخبرته في أعمال المقاولات. أما التفكير العلمي الذي يعني الاحتكام للدراسات والأبحاث لاتخاذ القرار المقاولاتي المناسب فيقابله الحدس، في هذا أثبتت الدراسات أن غالبية المقولين «يؤسسون قراراتهم على الحدس والتجربة بدرجة أكبر، وفئة قليلة منهم هي تلك التي تعتمد على المعطيات الملموسة (الإحصائيات ومعطيات رقمية ملموسة)»[1].

[2] - Verstraete (Thierry), Op.cit, p33.

[1]- Alioual (B), «Initiation stratégique et financiers de la PME-PMI », **Revue des sciences économiques et gestion**, Faculté des sciences économiques et gestion, université Farhat Abass, Sétif, Algérie, n°3, 2004, pp39,40.

Retirer le filigrane maintenant

2-مفهوم متغير للمقوالين نعرضها في الجدول الموالي:

المفكر	السنة	التعريف
ريتشارد كانتلون Richard Cantlone	1730	المقاول هو الشخص الذي يتحمل مخاطرة أو خسارة غير صاحب رأس المال.
جون بابتست سي Babtist John	1803	المقاول يمثل حالة التفريق بين الفصل بين أرباح صاحب رأس المال والمقاول.
فرانسز ووكرFrancis Walker	1876	المقاول هو من يحقق ربحا بسبب قدرته على إدارة المشاريع مقابل من يحقق ربحا بسبب تقديمه المال.
فرانك كنايثFrank Knight	1921	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.
فريدريك شومبيترFriedrich schumpeter	1934	المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن اختلالات توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين من أجل التغيير.
ديفيد ماكليلاند David Mcliland	1961	هو شخص ذو عزيمة ويخاطر باعتدال.
بيتر دروكر Peter Drocker	1961	هو شخص يعظم الفرص المتاحة ويوصلها إلى الحد الأقصى.
ألبرت شابيرو Albert Shapiro	1975	المقاول هو شخص مبادر ينظم بعض الآليات الاقتصادية والاجتماعية لإنجاح مشروعه ويقبل المخاطرة والفشل.
كارل فسبر Carl Vesper	1980	المقاول هو شخص ينظر إليه بطريقة مختلفة من قبل الاقتصاديين والسيكولوجيين والسياسيين ورجال الأعمال.
ميشال مارشزني Michel Marchesney	1988	المقاول هو شخص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في النفس متحمس يحب حل المشاكل (القيادة) ويصارع الروتين يرفض العقبات والمصاعب يجد ويخلق معلومة هامة جديدة تحقق أهدافه.

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

ثالثا–دور المقاولاتية: الدور الاقتصادي، الدور الاجتماعي

- **تعظيم المنفعة الاجتماعية:**

"فبالإضافة إلى تعظيم الربح، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الاجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، مشاركتها في مفهوم التنمية المستدامة، وهي تقوم على ثلاثة أعمدة بيئية، اجتماعية واقتصادية، كما تلعب المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة وتحسين مناخ العمل، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان"ص217

- **خدمة السوق:** بمعنى أن تستجيب المقاولة لاحتياجات السوق ومن ثم التوفيق بين قدراتها على الإنتاج والاستجابة، وبين متطلبات المستهلكين التي تتميز بالتزايد والتنوع والتوسع من القومي إلى الدولي، كما يشترط ان تكون السلع والخدمات التي تقدمها المقاولة مطابقة لمواصفات الجودة والسعر والتنافسية، وأيضا قادرة على تغطية الطلب الفعلي الذي يتم حسابه بمؤشرات الدخل، الثقافة الاستهلاكية وهيكلية الاقتصاد القومي
- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:** تعتبر من أهم الأهداف التي وجدت لأجلها المقاولة، كما أن الربح محرك أساسي لنشاط المبادرة والمغامرة للمقاول، حيث أن جانب المخاطرة يتمثل في مجازفة المقاول بجزء أو كل رأسماله في سبلي تحقيق عائد مربح من استغلال فرصة إنتاجية أو خدمية، على أن العائد هذا مقترن باستراتيجية المقاول نفسه الذي يسعى لجني أرباح ظرفية أو مستقبلية بما يخدم حياة المؤسسة في السوق

خلق الثروة:

- **إنشاء مناصب الشغل**
- **إنماء روح المقاولة لدى المواطنين خصوصا الشباب الطامحين لفرص عمل مربحة**
- **مرافقة التغيرات الهيكلية التي تمس الاقتصاد ومؤسساته وهيئاته،** بحيث تؤدي دورا في التغلب على حدث التغير، وتسمح باستقرار النظام الاجتماعي وتلبية حاجياته الخدمية والاقتصادية والاجتماعية الإنتاج سواء كان ماديا أو خدمي
- **تسيير وتدريب الموارد البشرية**
- **التخطيط الاستراتيجي للمقاولة**
- **الاستقلال القومي من ناحية انتاج الثروة** والحيلولة دون التعرض للضغوط الدولية(الشركة رابح–رابح)

Retirer le filigrane maintenant

➢ **مقارنة بين الأدوار الاجتماعية والتجارية للمقاولات:**

نمط المقاولة	الدور الاجتماعي	الدور التجاري	
		التبادل التجاري	توزيع الفوائد التجارية
المقاولة الاجتماعية	دور اجتماعي مخصوص	لا وجود لتبادل تجاري	/
	دور اجتماعي ذو أولوية	وجود تبادل تجاري	الأرباح توزع كليا نحو الاجتماعي
مقاولة اجتماعيا مسؤولة	دور اجتماعي قليل		الأرباح توزع أغلبيتها للاجتماعي
			الأرباح توزع جزئيا نحو الاجتماعي وكليا للمساهمين
مقاولة اجتماعيا محايدة	بدون دور اجتماعي		الأرباح توزع كليا للمساهمين
مقاولة اجتماعيا غير مسؤولة	دور اجتماعي سلبي		الأرباح توزع كليا للمساهمين
Source : Brouard.F, Larivet.S, Sakka.O :Entrepreneuriat social et participation citoyenne P53			

➢

➢ **قطاعات النشاط للمقاولة:**

القطاع الثالث: الاستشارات، التعليم، الوكالات العقارية، السياحة، الصحة، التأمينات ...

القطاع الثاني: التعدين، الصناعة التحويلية، ...

القطاع الأول: استغلال المناجم، الغابات، والصيد والفلاحة،....

رابعا–مقارنة بين أنماط المقاولين:

	المقاولون الاجتماعيون	المقاولون الاقتصاديون
القوى	التجربة الجماعية	التأهيل والطاقات الشخصية
التشديد	تنمية القدرات	المكاسب المالية
المنظور الزمني	طويل المدى	قصير المدى
سعة الانتاج والخدمات	محدد برؤية	غير محدد
الأرباح	الربح هو وسيلة	الربح هو غاية
	معاودة الاستثمار	توزع على المساهمين
المخاطر	تنشيط التنظيم، الصورة والثقة	أصول شخصية وأصول المستثمرين
الاستقلالية	جعل التنظيم مستقلا عن المانحين	جعل مصيره بيده وليس تابعا للمستحدِم
Source : Brouard.F, Larivet.S, Sakka.O :Entrepreneuriat social et participation citoyenne P523		

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

خامسا– نماذج من المقاربات النظرية في تحليل المقاولاتية:

1–المقاربة النسقية:

يعتقد أصحابها أن المقاولة يمكن اعتبارها نسقا في علاقة مع محيطه. وأن تركيز الاهتمام على العناصر الداخلية للمقاولة يعني تبني مفهوم النسق المغلق. بينما إذا ما اعتمدنا على تداخل العناصر الخارجية أو البيئة الخارجية للمقاولة مع الفضاء الإنتاجي والاجتماعي الداخلي للمقاولة فعندئذ سنتبنى مفهوم النسق المفتوح(اقتصاد، ثقافة، سياسة، تشريع، تكنولوجيا، إيكولوجيا...)

ظهرت هذه المقاربة في خمسينيات القرن العشرين، وقدم VonBertanlanffy النظرية العامة للنظم، وملخصها أن "توجد في الطبيعة قوانين عامة، بمثابة مبادئ تطبق على كل النظم بغض النظر عن خصائصها او العناصر المكونة لها، فالمقاربة النسقية هي بالخصوص أداة قياس وتحليل"

والنظام عند فون برطنفلي هو "مجموعة عناصر في تفاعل وأداة لتمثيل الواقع في تعقيده وفي وحدته ويتميز كل نظام بعناصره بمجاله بشبكة تفاعله بحالته وبتنوعه

–عناصر النظام: يتشكل كل نظام من عدد معين من العناصر، توع وتفاعل هذه العناصر هو من يحدد تعقيد النظام، كما يمكن تجميع بعض عناصر من أجل تنظيم أنظمة فرعية

–حدود النظام: الجهاز مجموعة تامة ومحدودة وله حدود تفصله وتميزه عن محيطه

شبكة تفاعل النظام: تسمح بالتبادل المادي للنظام وغير المادي: معلومات، مسؤولية، مواد، رأسمال، قيم،....، وتفيد في ضبط النظام، وهذا الشبكة تسمح بتمييز تلك العلاقات القائمة بين عناصر النظام عن العلاقات التي تجمع النظام بمحيطه

–حالة النظام: هي مجموعة القيم المتخذة في مدة محددة من طرف عناصر النظام التي تشكله(مثال جهاز تنظيم السير في الطرق يتخذ حالات مختلفة من الألوان التي تمكنه من تصريف الازدحام المروري)

–تنوع الجهاز: يقصد به الحالات الممكنة التي يتجلى فيها النظام، وهي وضعيات مختلفة يمكن إدراكها: فأن يكون النظام ملموسا(نظام الإنتاج، نظام الصيانة، النظام المعلوماتي،,,,,) او مجردا (نظام تسيير المخزون، أو التسويق، المحاسبي،,,,,) أو مفتوحا(المسؤولية البيئية، العمل الخيري، قطاع التربية، الثقافة، رجالات الفكر، المجتمع المدني، الدوائر الحكومية أي المقصود هنا المحيط الذي تتفاعل وتتلاقى معه المنظمة) أو مغلقا

"تطبيق التحليل النسقي يعتبر مهما على أكثر من صعيد، فهذا التحليل يعتبر من جهة طريقة جديدة للضبط وللتحكم في المقاولة التي تعبر نظاما محكما من أجهزة فرعية، ومن جهة ثانية فهذا التحليل يمكن عبر تجربة نظرية المحاكاة (Simulation)من معرفة تبعات أي قرار قبل البدء في تنفيذه ويساعد هذا التحليل في النهاية

Retirer le filigrane maintenant

على تحسين سير المقاولة وذلك بتمكينها من عدد من الأدوات التصورية والمنهجية وهكذا تظهر إذن المبادرة النسقية الأكثر ملاءمة لدراسة ومعالجة مشاكل الإعلام والقرار(ص29)

2- المقاربة الغائية:

تنظر لغايات التنظيم في المقاولة. وعليه نجد اتجاهين:

الاول: المنظور الرشيد: يعتقد أصحابه أن هيكل المقاولة ما هو إلا وسيلة لأجل تحقيق غاية الفعالية التنظيمية. بكلام آخر إن العقلانية التي يتميز بها تسيير الوظائف والمهام سيسمح بتحقيق هدف المقاولة المتمثل في تعظيم الربح.

الثاني: المنظور الاجتماعي: يعتقد أصحابه أن غاية المقاولة تكون منبثقة من ديناميكية اقتصادية مشبعة بتمكن العاملين من تحقيق حاجاتهم وزيادة دافعيتهم للعمل.

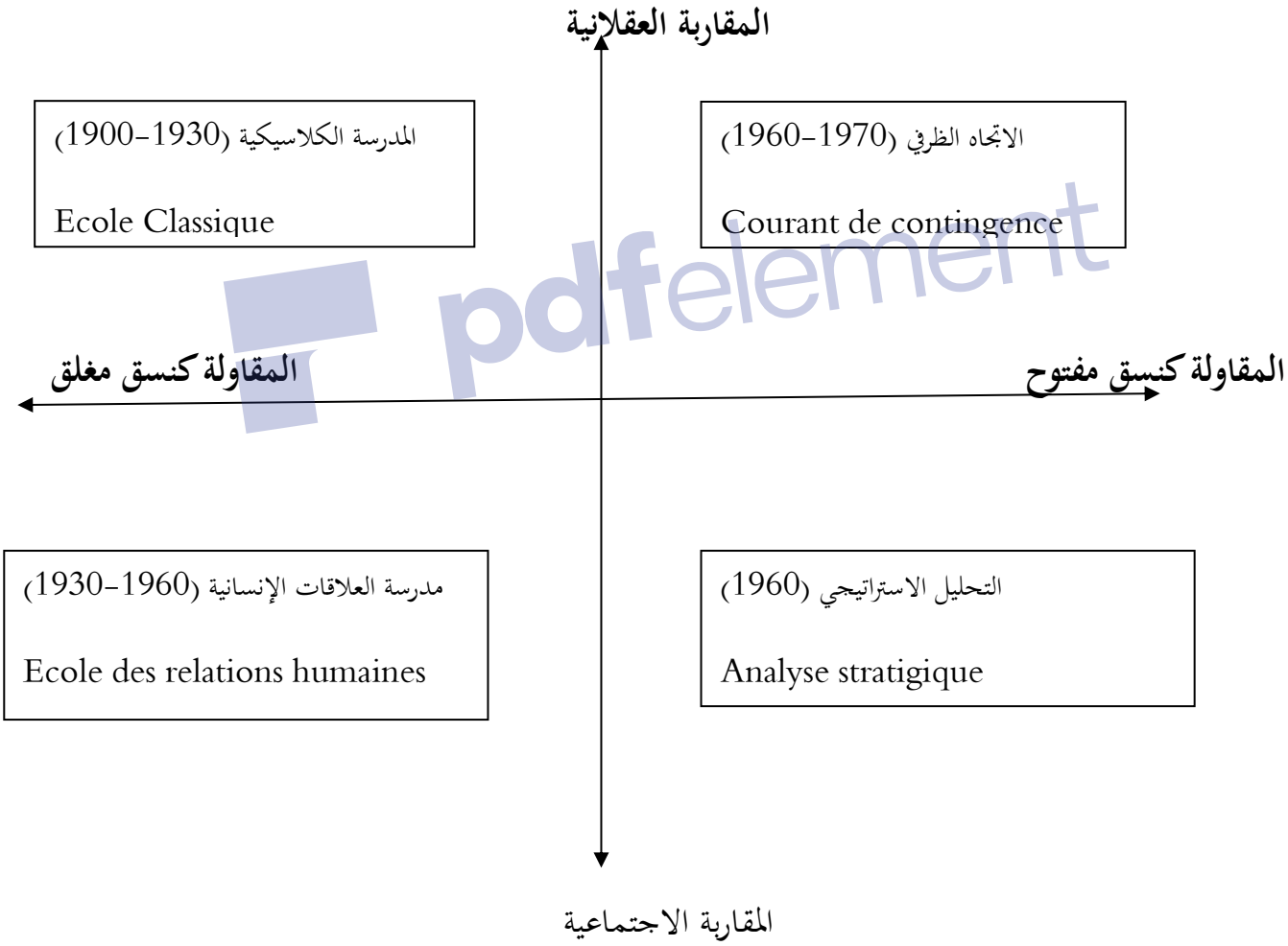

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

3-تطور نظريات المقاولة وفق بعدي النسق والغاية

الخصائص	الإطار الزمني					
	1930-1900	1960-1930	1980-1960	1990-1980	2000-1990	إلى اليوم
المنظور النظمي	المقاولة نظام مغلق	المقاولة نظام مغلق	المقاولة نظام مفتوح	المقاولة نظام مفتوح	المقاولة نظام مفتوح	المقاولة نظام مفتوح
المنظور الغائي	السلوك عقلاني	السلوك اجتماعي	السلوك عقلاني مقيد	السلوك اجتماعي	السلوك اجتماعي	السلوك اجتماعي
الموضوع الأساسي	الكفاءة الميكانيكية	الأفراد والعلاقات الإنسانية	التصاميم الظرفية	القوة والسياسة	الثقافة الوطنية	التعلم التنظيمي
نوع المدخل	تقليدي ميكانيكي	الإنسان الاجتماعي	ظرفي/موقفي	سياسي	ثقافي	معرفي

المقاولة مؤسسة تسخر عوامل الإنتاج من أجل تقديم مواد او خدمات، هي وحدة اقتصادية إضافة إلى الإنتاج فهي تتاجر في المواد والخدمات بغرض جني أرباح

هي وحدة قانونية معروفة من طرف العموم من خلال اسمها أو من خلال القرارات التي تتخذها باسم القانون

4-المقاربة الشمولية:

تعتبر المقاولة تنظيما يستخدم بطريقة مثلى(البحث عن الفعالية) عوامل الإنتاج (الآلات، المواد الأولية، رأسمال، معلومات،...) بغرض إنتاج سلع وخدمات

هذا التعريف يشمل كل المقاولات مهما كان حجمها ومجال نشاطها ونظامها القانوني ومستوى تطورها والبلد الذي تعمل فيه

تعرف المقاولة أيضا وفق هذه المقاربة بأنها وحدة مكونة من عدد من الأشخاص سواء كان حجمهم قليل أو كثير، يشتغلون تحت إمرة رئيس أو فريق إداري من أجل إنتاج وتوزيع مواد أو خدمات لفائدة مستهلكين أو عملاء بحاجة إلى استخدامها بشكل يناسبهم

تستفيد المقاولة من نوعين من الأشخاص فهناك أشخاص يمنحونها الرساميل وهناك من يقدم لها العمل وبالتالي فهي تعمل وتشتغل وتستمر في النجاح في بيئتها الاقتصادية

وفق المنطوق الأول الذي يقوم على النظر للمقاولة اعتبارا للوسائل الاتي تستخدمها في ديمومتها الإنتاجية والربحية، يوجد منطوق ثاني ينظر للمقاولة من خلال غايتها ولكن تبعا للتقسيم القانوني المعروف: المقاولة الخاصة والمقاولة العمومية

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

المقاولة الخاصة التي ينشئها الأفراد الطبيعيون، والذي يملكون كل أو جزء من رأسمالها بشكل فردي أو جماعي، فغايتها تحقيق الربح(فارق إيرادات البيع والتكلفة) الذي يحقق مزيتين اثنين هما:

-مكافأة المغامرة بمال المقاولة ومساهميها تبعا للسوق وجودة التسيير يكون الربح إما كبير أو ضعيف

-ممارسة المقاولة نشاطها ومن ثم استمرارها في النمو، حيث أن الربح يضمن لها قدرات التمويل الذاتي خلال فترة التوسع الاستثماري(إنشاء وحدات جديدة، خلق نقاط إنتاجية في بلدان او أقاليم أخرى،,,,)، وأيضا الحصول على قروض بسهولة من الدائنين

يعتبر مسيرو المقاولة أن الربح مثلما يكون غاية المقاولة كتعبير عن النجاح والنجاعة وحسن التخطيط والتدبير، فإن بعضهم يمكن أن يتغني عن غاية الربح الأقصى إلى تفضيل النمو على المدى البعيد كاستراتيجية تضمن حياة المقالة وتطورها في السوق

أما المقاولة العمومية، فمع روف أن طبيعتها القانونية وانتماءها الدولاتي يعرفها بأنها مجال يخص خدمة المواطنين، وعموما نجد هذا النوع من المقاولات في القطاعات الإستراتيجية للدولة وفي الأنشطة التي تعتبر حيوية في دعم هذه القطاعات، غير أن تقديم الخدمة العمومية لا يعني صرف النظر على أن هذا النوع من المقاولات خصوصا تلك التي تعمل في سوق تنافسية محلية أو إقليمية أو دولية تصرف النظر عن الربح، ولكن على العكس فهي تسعى لتحقيقه وفي جانب أخر تعمل على توازن الحسابات بما يمكنها من سد عجزها من المصاريف واستمرار تجديد وسائلها أو توسيع نشاطها

5-المقاربة الاقتصادية والاجتماعية:

تستمد المقاربة تفسيرها للمقاولاتية من جانبين اثنين، الأول يخص الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة في تنظيم اجتماعي معين والتي إما أنها تحفز على النشاط المقاولاتي أو أنها تكبحه. بكلام آخر إن البيئة الاجتماعية و الثقافية لأي مجتمع هي من تحكم على قدرة الفرد على التمتع بمواصفات ووسائل تساعده على إنشاء مشروعه الخاص ومن ثم إتاحته للمجتمع، أما الجانب الثاني فهو يخص قدرة المقاول على التأثير في الاقتصاد، حيث أن ذلك يعطي صورة على موقع النشاط الاستثماري في الاقتصاد كمدر رئيس أو هامشي للثروة وللقيمة المضافة، كما ان موقع المقاولة وتنافسيتها رهين بالنمط السياسي للدولة ، حيث ان الدولة التي تتيح الحرية المالية والاقتصادية وتشرعن منظومة قانونية تشجع على الاستثمار وتخلق إطارا سوقيا منظما يجعل السلوك المقاولاتي أكثر اتساعا في قطاعات النشاط، في المقابل فإن الاقتصاد الدول المعتمد على الاحتكار وتحجيم الاستثمار في قطاعات هامشية في اقتصادها وغياب إطار قانوني يحمي ويضمن للمقاولة حقوقها ومن ثم نشاطها يجعل المقاولة أكثر قابلية على الانكفاء في أعمال بسيطة غير قابلة للتوسع ومن ثم حيازة مكانة في السوق

Retirer le filigrane maintenant

بالنسبة Cantillan و Say المقاول هو "الشخص الذي يبادر بالمخاطرة حتى يستثمر في أمواله، حيث أنه يشتري مواد أولية بسعر محدد بغرض تحويلها ومعاودة بيعها بسعر غير معروف لأن السوق هو من سيحدده بناء على نظرية العرض والطلب وقانون الندرة، بذلك يمكن اعتبار المقاول بأنه شخص بإمكانه دراسة السوق واحتياجاته ويستطيع اقتناص الفرصة التي تتاح له لأجل افتكاكها والعمل على مقتضاها، فيعمل بذلك على تحقيق هدفين، تعظيم الربح من الرأسمال المستثمر، وثانيا أن الفرصة الاستثمارية هي حالة نفسية واجتماعية تتقوم على تحقيق الذات والوصول إلى الاعتراف الاقتصادي والاجتماعي بالمقاول كشخص مفيد للمجتمع والاقتصاد

تعرف المقاولة هنا بأنها وحدة إنتاجية وخلية اجتماعية ومكز للقرار في آن واحد:

وحدة إنتاج: تحشد المقاولة عوامل الإنتاج: العمل الآلات الموارد،.....بهدف صنع سلع أو خدمات توجع للبيع في السوق، وفي نفس الوقت المقاولة تنتج القيمة المضافة(فارق بين قيمة إنتاجها ومشتريات المواد والخدمات التي أنجزتها مع مقاولات أخرى

الربح المحقق تقوم المقاولة بتوزيعه بين الأجراء (في شكل أجور وتعويضات ومنح) والإدارات (كمثل الاقتطاعات الإجبارية المقررة لفائدة الدولة IRG أو الجماعات المحلية–البيئة، العمل الاجتماعي– والهيئات الاجتماعية CNAS) والمساهمين(الدائنين والمساهمين والشركاء)والمقاولة (التمويل الذاتي)

خلية اجتماعية: إنها مجال تلاقي الرجال والنساء في بيئة عمل يخصصون لها وقتا وجهدا وولاء وانتماء واندماجا بنفس القدر الذي يخصصونه من أهمية لحياتهم الشخصية. المقاولة هي مكان لإقامة علاقات تضامنية أو صراعية، وتنتج جوها الاجتماعي الذي يحفز على العمل او يبخص من حقوق العاملين

مركز للقرار: هذا الجانب المهم في المقاولة الذي يتوقف عليه ديمومتها ونجاحها، هو أساس تدبير وسير العمل فيها ويهم ليس فقط القادة أو المديرين ولكن أيضا جميع أعضائها، وتصنف القرارات إلى ثلاثة

قرارات استراتيجية تلزم المقاولة خلال فترة طويلة

قرارات تاكتيكية تظهر آثارها على المدى المتوسط

قرارات عملية او قصية المدى التي تخص الاشتغال والاستغلال اليومي

6–المقاربة النظرية:

خلال القرن العشرين ظهرت عديد النظريات التي حاولت تحليل سير المقاولة والتركيز على نجاعتها اعتبارا للعامل التسييري الإداري او الاجتماعي

pdfelement

Retirer le filigrane maintenant

–المدرسة الكلاسيكية: ترى ان التنظيم العلمي للعمل وإدارة المقاولة بالإمكان تنظيمه بشكل معقلن لزيادة فعاليتها، وتلغي من منطقها هذه المدرسة الجانب الاجتماعي النفسي للعمل ولا تكترث للطموحات والتحفيزات التي يمكن للعاملين الحصول عليها

المقاربة الاجتماعية: اهتمت بمشكلات الاندماج والتضامن والمشاركة وتوزيع السلطة في المقاولة، وتشير المقاولة الاجتماعية إلى "مجموع الأنشطة والسيرورات لأجل إنشاء ودعم القيمة الاجتماعية باستخدام مقاربات مقاولاتية وابتكارية والأخذ في الاعتبار إكراهات المحيط الخارجي"(Brouard.F, Larivet.S, Sakka.O :Entrepreneuriat social et participation citoyenne, P49)

Figure 1 - Modèle conceptuel d'entrepreneuriat social

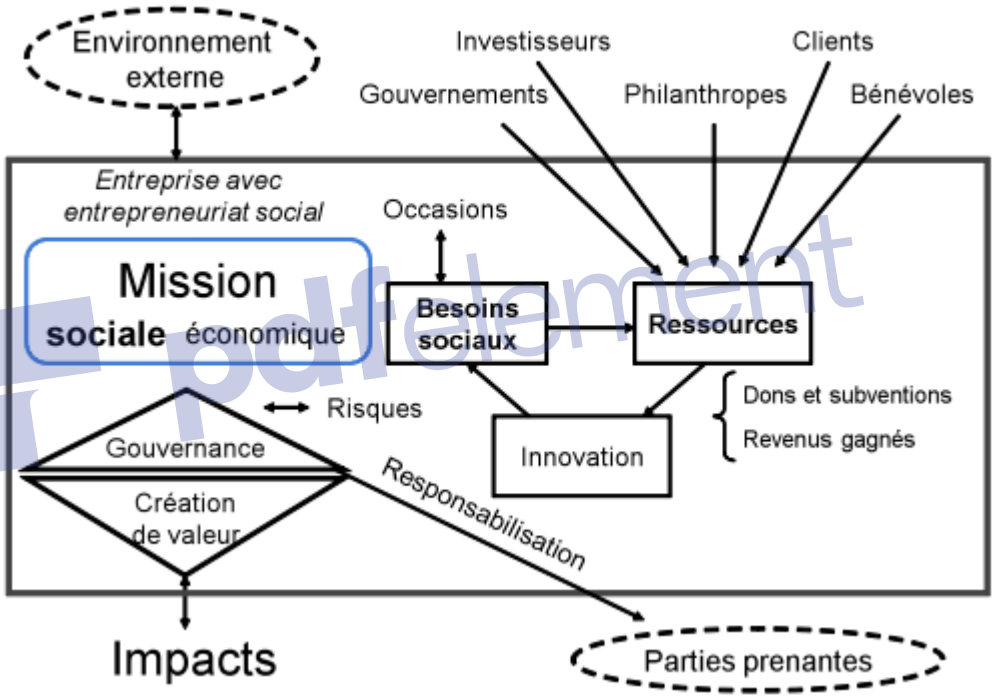

Source : Brouard.F, Larivet.S, Sakka.O :Entrepreneuriat social et participation citoyenne P50

النظريات العصرية: تبنت حلولا للمشكلات التي عرفتها المقاولات في مواجهتها لسياق سوسيواقتصادي مأزوم ومحيط غير مستقر

يتبنى أصحاب هذه المقاربة مفهوم المقاولة ذات النسق المفتوح وضرورة تعبئة الإنسان كثروة اجتماعية ضرورية للتنظيم والإدارة

Retirer le filigrane maintenant

7- المقاولة كنظام سوسيوثقافي:

أي المكونات الاجتماعية والبنائية هي في حالة اندماج وانصهار مع الأبعاد الفكرية والرمزية للتنظيم، كما ان المكونات الفكرية(نظام القيم، المعاني المشتركة، المعتقدات،..) مرتبطة ومتشابكة مع البيئة الخارجية

7-1-مدرسة العلاقات الإنسانية:

تتفق هذه المدرسة مع الاتجاه التقليدي التايلوري في اعتبار المقاولة نظاما مغلقا وان حصائل العمل والإنتاج والمجهود والرضا ما هي نتيجة البنى الاجتماعية والإنتاجية الداخلية للمقاولة، إلا انها ترى أن سلوك العاملين هو انعكاس لأفكار الجماعة واتجاهاتها ورغباتها

تقر بان العامل موجود في نسق عقلاني ورشيد ومخطط من طرف المقاولة، لكنها ترى ان الجماعات الاجتماعية في العمل لديها قيمها ومعاييرها وموقفها في العمل، وأيضا لديها ارتباطاتها الاجتماعية الخارجية، وهي تشبع الحاجات النفسية كما الاجتماعية للأفراد، وهي في جانب آخر تعمل على التسلل إلى القواعد الرسمية، وتعمل بذلك إما إلى رفع المعنوية وبالتالي رفع كفاءة العمل من خلال الانصهار والاندماج الذي يبديه الإفراد مع النظام الإنتاجي. إن العوامل النفسية والاجتماعية والتي يشار إليها بالعوامل غير المادية تعمل على انخراط المواهب والمبادرات والطاقات التي يمتلكها الأفراد، كما أنها تمنع شيوع الانعزالية والروتين

على هذا فلسفة هذه المدرسة تقوم على انخراط التنظيم غير الرسمي بكل ما يتضمنه من قادة وأعضاء وقيم ومعايير مع التنظيم الرسمي بما يمكن المقاولة من تجنيد كل العناصر المادية وغير المادية في عملية الإنتاج. من جهة ثانية هذا الانخراط إنما هو عملية إخضاع او عملية البحث تحقيق اتفاق بين كامل المكونات الاجتماعية للمقاولة بما يسمح من تشبيك وربط المشروعات والطموحات والأهداف الاجتماعية للأفراد والجماعات مع الأهداف المؤسساتية.

لقد اعتمدت هذه المدرسة في فلسفتها التسييرية على مفهومي الروح المعنوية والدوافع الاجتماعية الذي يسمح حسبها بتنمية الولاء والتضامن والاستقرار، كما عدها بعض المفكرين استمرار لنهج أرباب العمل في البحث عن العناصر التي تمكن من تكثيف وتائر استغلال قوة العمل في المقاولة. وهي أيضا غالت في اهتمامها بالتنظيم الرسمي وأغفلت العناصر الثقافية والمادية التي مثلما تكون في المقاولة قد تكون خارجها وهي من اهم الموجهات للتصرفات الفردية والجماعية سواء المؤطرة وغير مؤطرة.

7-2-نظرية الدوافع الإنسانية:

أفكارها الأساسية تقوم على اسهام ماسلو، وترى بأن نقص حاجة معينة لدى الفرد او الجماعة هو من يوجههم إلى البحث عن تحقيقها، فيما أن هاته الحاجات هي مرتبة ومتدرجة بحسب أهميتها

Retirer le filigrane maintenant

تعتقد هذه النظرية أن العامل يسعى بطبعه إلى اشباع حاجاته الفيزيولوجية من خلال نظام الأجر العادل او نظام المكافاة، وما إن يتحقق ذلك فسيكون العامل متوجها نحو البحث عن الأمان الوظيفي الذي يسمح له بالترقي وتحقيق الاحترام والتقدير (الرغبة في القوة والانجاز، الوفاء والثقة). كما ان الأمان متكأ في الأساس على نظام التظلمات الذي يحمي العامل من تعسف الإدارة والذي تترجمه نظام الضمان الاجتماعي، التقاعد، قانون العمل،....

8-النظرية المحددة بالمعارف أو الموارد لنمو المقاولة:

يقوم تحليلها على أساس الخدمات الملموسة المتأصلة في الأشخاص الذين هم من يقوم بمختلف العمليات في المقاولة، تنطلق النظرية من التساؤل عن ماهية الظروف والشروط المناسبة لتحقيق النمو المستمر للمقاولة. وهل هناك أشياء تحدد هذا النمو بطبيعتها(أنظر رعد حسن الصرن، نظريات الإدارة والأعمال، 2004، ص ص 155-158)

يعمل الأفراد أصحاب الخبرة في المقاولة، وتساعد تجربتهم على احتضان وتكيف العمال الجدد، والجميع يطور أفكارا جديدة حول تكنولوجيا الإنتاج وتحسين السلع والخدمات والتعرف على الأسواق الجديدة، وطرائق دخولها، ومن ثم تتطور لديهم المعرفة على اكتشاف واستعمال الموارد التي ستستخدم لغرض تنمية المقاولة، هذه المعارف والأفكار ترتبط في الواقع بعمليات المنظمة(الصفقات) ويقدرها المستشارون أو الخبراء الذين يقدمون النصح للمقاول، انطلاقا من ذلك نستنتج أن المقاولات في الاقتصاد المعاصر توصف بالتنافسية التي تتموضع في الابتكار، وتنقسم المعارف إلى نوعين: الأول ينشأ من التجارب ونشاطات العاملين، وهي قابلة للتداول لعاملين آخرين وذات فائدة بالنسبة للنمو الشخصي المهني لهؤلاء. أما النوع الثاني من المعارف فتتميز بقابليتها للتداول، وهي موجودة لدى جميع العاملين ويمكن حمياتها من خلال خلق قيود قانونية حتى يمنع استخدامها من طرف الآخرين أو المنافسين المحتملين

توفر المعارف المتعاظمة في النمو، (كونها خلاصة التعلم والتجربة المستمرة،) عند هؤلاء العاملين يعتبر عاملا محفزا لنمو المقاولة، وهو عنصر يوفر فرص زيادة الأجور والمكافآت ومن ثم تنمية دخل العاملين، وعليه فإن نمو المقاولة لا يقترن فقط بما توفره من عوامل مادية لعملية الإنتاج وإنما أيضا إنشاء وإبداع معارف جديدة من طرف العاملين يؤثر بشكل مباشر في دعم المقاولة من جهة ومن جهة ثانية تلقي العاملين لتحفيز القدرة على الإنجاز وإثبات الذات وهؤلاء يتميزون بالخصائص الموالية:

-الرؤيا والتخيل

-الاستعداد لتحمل الأخطار

-الطموح

Retirer le filigrane maintenant

"وتشير قرارات النمو للمستقبل. فالمستقبل هذا غير معروف وبذلك يمكن توقع تقديم ابتكارات جديدة تؤثر على المقاولة أو العالم الخارجي بطرائق محددة. وهذه المقاولات الديناميكية تتجه للعمل على المدى الطويل ضمن الأحكام التنظيمية غير المؤكدة بشكل كبير"

9-نظرية التعلم الاجتماعي:

ونعني بالتعلم ذلك الذي يحصل نتيجة التفاعلات المتبادلة بين الأفراد والسلوك والبيئة، ورائد هذه النظرية ألبرت باندورا Albert Bandura الذي يرى أن "المحددات البيئية(أنظر رعد حسن الصرن ص ص 176-178) والمحددات الذاتية تكاد تكون موحدة لذلك فإن السلوك لا يلاحظ ببساطة على أنه تابع أو دالة للنتائج والمحرضات والمثيرات الخارجية التي يتم تسببها بالاحتياجات الداخلية، والرضا أو التوقعات، لكنها تتغير كاتحاد وربط بيم الطرفين" وتتلخص هذه النظرية كما هو مبين في الشكل الموالي:

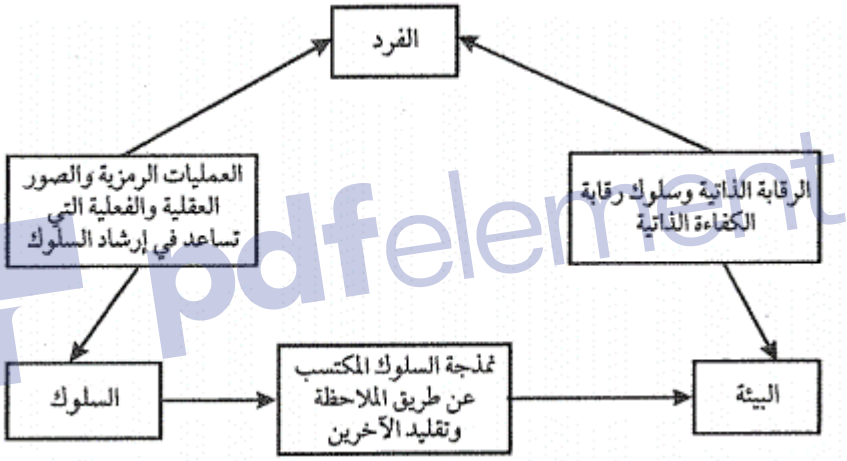

يسعى الفرد إلى اكتساب السلوك من خلال مشاهدة وتقليد العاملين الآخرين، مستعملا في ذلك أسلوب النمذجة بحيث يعمل على ممارسة هذه السلوكات، ومصدر هذه الأخيرة يمكن أن يكون المدير أو الزميل أو العمال الماهرين

العمليات الرمزية في المقاولة مهمة ذلك أن استخدام المديرين والقادة للرموز والكلمات الوجيهة تفيد في إيصال القيم والمعتقدات وتمثلها وفي تحقيق الأهداف، وبالتالي فإن لها دوراه في توجيه سلوك العاملين دونما حاجة إلى ممارسة الضبط بالقانون والإجراءات

تؤثر الرقابة الذاتية في سلوك المستخدم، وتؤدي دورا في رفع كفاءته الذاتية التي ستنخرط بشكل إيجابي في السلوك العام لباقي العاملين، والكفاء تتعرف بأنها اعتقاد الشخص بأنه يؤدي عملا بشكل كاف في موقف معين، لهذا يتصور هؤلاء بأن:

Retirer le filigrane maintenant

"-لديهم القدرة الضرورية للقيام بالأعمال

-إنهم قادرين على بذل الجهد المطلوب

-ليس هناك أحداث خارجية تعوقهم من الوصول إلى مستوى الأداء المطلوب"

باختصار يعتقد العاملون ذوي الكفاءة العالية إن باستطاعتهم إدارة نتائج أعمالهم والإشارات البيئية الخارجية والعمليات الإدراكية لرقابة سلوكهم، وعلى النقيض يتصور العاملون ذوي الكفاءات الذاتية المنخفضة أنهم قادرون على إدارة البيئة بشكل جيد، حيث أنهم على يقين أن عملهم سيكون فاشلا بسبب قدراتهم المعرفية، من المعلوم إن إحاطة المدير بعوامل البيئية الخارجية صعبة التحقيق، لهذا فإن تطبيق نظرية التعلم تستلزم منه الأخذ النقاط الموالية:

-تحديد السلوكيات المناسبة

-مساعدة العمال في اختيار النموذج المناسب للسلوك في النمذجة السلوكية

-العمل مع العمال لانتقاء متطلبات السلوكات الجديدة

-بناء موقف التعلم لتعزيز السلوكات الضرورية

-تقديم الجوائز المناسبة على أساس نتائج العمال الذين يعملون وفق سلوكيات مناسبة

-الربط بين الأعمال الإدارية المناسبة للمحافظة على السلوكيات التي تعلمها حديثا"

pdfelement

سادسا-التحليل السوسيولوجي للمقاولة: رؤى أولية.

1-النظام الإنتاجي: مكوناته الاقتصادية والاجتماعية: فكرة التنظيم تفترض ترتيبا فعالا للوسائل المتوفرة لأجل إنجاز شيء ما، وسلطة موجودة أو تسلسل هرمي، وحد أدنى من القواعد. ومنه فإن هدف التنظيم يتعزز في الأنشطة السوسيواقتصادية لأجل إنتاج السلع وتأمين الخدمات، وينسحب هذا الهدف على جميع التنظيمات مهما كان قطاع إنتاجها ونوعية ملكيتها(القطاعات السلعية وغير السلعية(اجتماعية، ثقافية، تربوية، صحية،....). إن هذه التنظيمات مرتبطة بتسيير الموارد البشرية، فهي تتمظهر كنسق إنتاجي من خلال توليفة عوامل ثلاثة: الأشخاص، الموارد المالية، عوامل الإنتاج.فيما أن كنه وجود هذه التنظيمات يتمثل في ديمومة إنتاجها السلعي أو الخدمي وأيضا هو متوقف على قوة اللعب للفاعلين الاجتماعيين في المنظمة. هذه الأخيرة تتميز بإرثها الثقافي وقيمها من خلال المعايير وأنماط السلوك التي تعبر عنها.

Retirer le filigrane maintenant

يتشكل النظام الإنتاجي من أنساق مختلفة، منها أن التنظيم ينظر إليه كحقيقة قانونية، نفسية وأخلاقية، غير أن الكتابات السوسيولوجية تحبذ استخدم النسق الاجتماعي والنسق الاقتصادي .

*إن اعتبار النظام الإنتاجي كتنظيم، يعني النظر إليه كنسق تكلفة (système de coût) حيث أن عوامل الإنتاج مرتبة بطريقة تسمح بالحصول على ترابط ممكن يحقق أرباح معظمة.

مثال:

المقاول اختيار السلعة المنتجة تحديد الكمية وتقييم الموارد المناسبة تحديد السعر الأمثل(اليد العاملة/المال/التجهيزات) من خلال عملية الاستخدام الأحسن للعوامل تندرج

عملية تقسيم العمل بأشكالها الاجتماعية والتقنية تقسيم الكفاءات والمهام بحسب معيار الفعالية.

*اعتبار التنظيم كنسق اجتماعي، يعني النظر إليه كمجتمع (communauté) تعبرها علاقات مساواة ولا مساواة، تضامنات وصراعات، وعليه فإن مفهوم التنظيم لا يعني جمع مجموعة أفراد ولكنه روح جماعية تنشأ من تقسيم العمل لأنها تفترض تعاون الأفراد لأجل إنجاز الهدف نفسه. هذه الروح تنشأ أيضا من تقاسم نفس القيم ومن الخضوع لنفس المعايير. وبذلك فإن المجتمع سيقوم على حد أدنى من الإجماع الذي يتشاركه جميع أعضاء التنظيم لأجل إنجاز عمل ما، بالرغم من تمايز مشروعاتهم ومحفزاتهم المعنوية. في الأخير إن النظر للتنظيم كحقيقة مجتمعية لا يمنع الملاحظ من ربطه بمحيطه الذي يربط هذا المجتمع الصغير بالسياقات الاجتماعية الأخرى.

2–العلاقة بين النسقين الاقتصادي والاجتماعي:

التضامن بين النسقين: إن مصطلح النسق تشير إلى علاقة التبعية المتبادلة بين الاقتصادي والاجتماعي. المثال التالي بين ذلك. إن قسم الموارد البشرية من مؤسسة كي يتفادى إضرابا فهو يمنح زيادة في الأجر تقبلها النقابات. هذا الفعل يعني أن قسم الإنتاج قد حصل على قوة عمل حُفزت مؤقتا. غير أن هذا السخاء من الإدارة يمثل في نفس الوقت عقبة بالنسبة لقسم المبيعات الذي يجد صعوبة في تصريف الإنتاج بسعر أعلى مناسبة للزيادة في الدخل. وقد يتبع مثل هكذا قرار أن تقرر المقاولة تسريح العمال.

وهكذا كمثل الأجهزة العضوية في تساندها، فإن النسق الاقتصادي كما الاجتماعي ليسا في موقع التعارض بقدر ما أنهما في حالة تشابك(Enchevêtrement).

Retirer le filigrane maintenant

النسقين يأخذان في الاعتبار اللامساواة:

إن جهل الإدارة بالرابطة الخفية بين النسقين، والذي ينعكس في اهتمامها غير متساوي بينهما، هو ما يدفع إلى شيوع الصراعات في المقاولة، حيث أن الحساب الاقتصادي يسعى إلى تنظيم الكفاءات بطريقة ناجعة، ويصطدم بالمطالب العمالية فيما يخص ظروف العمل.

في المقاولات الصغيرة الحجم حيث الفصل بين الإدارة وعمال التنفيذ، يبقى الصراع محدودا عندما تعمل الإدارة بشكل محدود مع المستخدمين. أما في المقاولات الكبيرة يؤدي التباعد بين الإدارة والتنفيذ إلى تصدع يجعل الإدارة منغلقة ومهتمة فقط بالانشغال الاقتصاد. وضعية التصدع بين المستويين الإداري والتنفيذ في الواقع تفاقمت بشدة مع تعدد الرتب والمناصب وما ينجر عنها من تعدد القنوات البيروقراطية في الاتصال والإعلام والتوجيه بين المستويين، وبهذا فهي شجعت العمال المنفذين على توحيد قواهم لأجل تخفيف النزعة الاقتصادية لأرباب العمل (économisme patronal).والصراع قد لا ينحسر في داخل المؤسسة، وقد يصبح موجة تصل إلى المحيط المؤسساتي الآخر، وذلك بأن يتحول الوعي بالوضعية العمالية حالة منسحبة على الجميع، حين إذٍ تستجيب النقابات لهذا التيار.

لا يعني أن الإدارة عندما تستجيب للطموحات الاقتصادية والاجتماعية للعمال تكون بذلك قد حدت من الصراع، فهذا الافتراض خاطئ. ولكنها بالعكس إن الصراع قد عملت الإصلاحات الاقتصادية والتسييرية بعد الحرب العالمية الثانية إلى مأسسته بشكل قانوني عبر تشريع العلاقات المهنية. وهو ما عبرت عنه مبادرات اللجان المتساوية الأعضاء، مجالس ولجان المقاولة، ممثليات النقابة،...والهدف الأساسي لها هو توجيه الصراع وتحاشي أن يأخذ أبعاد فوضوية.

للصراع جوانب إيجابية، فهو عندما يهز سير الأنساق العقلانية الصرفة فإنه يؤدي إلى خلق وظائف ضمنية، حي يهاجم عقدة البيروقراطي المتمثلة في مقاومته للإبداع. "الصراع يساهم في تجنيب سقوط النسق في روتين العادة القاتل، ويسمح بالتالي بالإبداع".

3–وظائف النظام الإنتاجي:

يعرف علماء اجتماع العمل الوظيفة على أنها عائلة من المهام المتنوعة لعامل مكلف بأدائها.

أ– وظائف النسق الاقتصادي: لقد رأينا سابقا أن هذا النظام يتم تحليله بناء على مفهوم التكلفة، وبالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج: وسائل الإنتاج/الموارد المالية/قوة العمل. ومنه فإن هدف التنظيم متحقق

Retirer le filigrane maintenant

من خلال إنتاج الخيرات أو تأمين حاجات المستهلكين. ومنه فإن وظائف هذا النظام يمكن تعدادها كما يلي: التسويق، الإنتاج، المالية، التدبيرية

ب–وظيفة النسق الاجتماعي: الاندماج

لقد قلنا سابقا أن تنظيم العمل بحسب التقسيم الوظيفي والتقني هو انشغال رئيسي للمقاولة لأجل تحقيق الفعالية. ومن ناحية أخرى هو مولّد لوسط اجتماعي والذي سميناه مجتمعا جزئيا أو جماعة (communauté). وعليه فإن وظيفة الاندماج هي وظيفة النسق الاجتماعي. فالعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة تُنشئ تضامنات خاصة وصراعات ليست محددة من خلال القيم، ولكن أيضا الوسط بمختلف جماعاته العائلية والثقافية...إلخ. وبذلك فإن الانتماءات المتعددة للعمال هو ما يفسر تشكلات الهوية والإنتسابات، والصراعات، وكل ذلك يمكّن فقط من خلق حد أدنى من الإجماع بين العاملين لأجل هدف المشروع الموحد. يبدو ان التنظيمات النقابية سيما منها المعارضة، تشكل تعبيرا أصيلا لوظيفة الاندماج، ذلك لأنها تقوم على وهم الازدواجية المصطنعة للجماعة (Illusion d'une communauté doublement artificielle). من جهة التضامن البروليتاري يفسر ضرورة التجمع النقابي على المستوى الوطني. ومن جهة ثانية داخل نفس التنظيم، تبدو مصالح أرباب العمل والعمال متناقضة تماما.

نقول إذن إن وظيفة الاندماج تستهدف خلق انسجام في التصرفات العمالية متوافقة ونسق القيم الموجود في التنظيم. إن نسق القيم هو بالأساس نتاج علاقات القوى حيث يساهم في خلق ثقافة يستطيع فيها كل عامل إما بصفة فردية أو جماعية أن يقدم مساهمته وأيضا يحقق الاعتراف ويشعر بالانتماء إلى نفس الوسط الاجتماعي اعتمادا على التجربة الجمعية.

pdfelement